جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة البحث العلمي في الجزائر

- دراسة في المحددات و النتائج -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية- تخصص: سياسة عامة و إدارة محلية

إعدادالطالبان :

عبد الرزاق بوهلال

محمد الحبيب لحول

إشراف الأستاذ :

الصـادق جرايــة

نوقشت و أجيزت بتاريخ :2017/05/30

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عبد الفتاح حلواجي	أستـــاذ مساعـــد " أ"	رئيسا
الصـادق جرايـة	أستـــاذ مساعـــد " أ"	مشرفا و مقررا
صبـاح حماتـــي	أستـــاذة متعاقـــدة	مناقشا

السنة الجامعية :2017/2016 م

شكر و تقدير

بعد أن منا الله علينا إتمام هذا البحث بعونه و تسديده ، لا يسعنا إلا أن نحمده و نشكره عز وجل ، وهو الغني الحميد على ما أسبغ علينا من نعمه، وما أمده من عون وتوفيق.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذا البحث الأستاذ الصادق جراية على ما إستفدنا منه من ملاحظاته الدقيقة ومن خلقه الكريم و حرصه على إتقان العمل .

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد في إنجاح هذا العمل ولو بالكلمة المشجعة .

فالكل هؤلاء منا جزيل الشكر ، ووافر الامتنان ، وخالص التقدير.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين لهما كامل محبتي و عوني في الحياة

إلى عائلتي زوجتي و أبني " لـؤي"

إلى إخوتي جميعا كل بإسمه

إل جميع أصدقائي ، و أحبابي و أقربائي

عبدالرزاق

مقدمة

مقدمة

عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على رسم مسار تنموي تهدف من خلاله إلى تنظيم أدوار كافة بناءات المجتمع الجزائري ، ويشكل قطاع البحث العلمي إحدى التنظيمات التي يوكل لها الدور الحيوي داخل النسق الاجتماعي ككل، و أعتبر طيلة أكثر من أربع عقود من الزمن أولوية من أولويات التنمية على مستوى كافة الخطب السياسية و النصوص الرسمية.ومع تعاظم دوره في الدول المتقدمة بادرت الجزائر مؤخرا إلى إنتهاج سياسة بحثية تختلف تماما عن تلك التي كانت معتمدة

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يتبين أن موضوع سياسة البحث العلمي في الجزائر هو موضوع مهم جدا من خلال أن معظم الدول تسعى إلى تطوير قدراتها العلمية و الفكرية و التكنولوجية ، و مدى أهميتها في تطوير مختلف المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية ، وعلى هذا الأساس يبرز مدى أهمية البحث العلمي في تطوير الدول ووضعها في مصاف الدول الرائدة و المتقدمة.

أسباب الدراسة:

إن الأسباب الموضوعية هو التعرف على مختلف السياسات المنتهجة لسياسة البحث العلمي ومدى نجاعة تلك السياسات في النهوض بهذا القطاع ، سواء من الناحية التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية و كذا جانب التمويل ، و مدى تحقيق هذه السياسات للأهداف المسطرة ضمن السياسات المتبعة.

أهداف الدراسة:

يحتوي الموضوع محل الدراسة على جملة من الأهداف و تتمثل في :

1- تتبع مختلف المراحل التي مرت بها سياسة البحث العلمي في الجزائر.

2- تحديد النصوص التشريعية التي عملت على تنظيم قطاع البحث العلمي.

3- الكشف عن مختلف مؤسسات البحث العلمي التي ظهرت عبر مختلف مراحل تطور سياسة البحث العلمي.

4- تقييم سياسة البحث العلمي في الجزائر.

5- معرفة أهم معوقات و التحديات التي يواجهها قطاع البحث العلمي في الجزائر

الدراسات السابقة:

أما بالنسبة للدراسات السابقة و التي عالجت موضوع البحث العلمي و التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة نجد من بين هذه الدراسات :

- مذكرة ابتسام مشحوق، "**العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي و تطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**" **رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة،2011-2012**،حيث هدفت الدراسة إلى تبيان الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي ومحاولات النهوض به و تطويره وكذا الوقوف على واقع الإنتاج العلمي بمخابر البحث العلمي.

- دراسة الأستاذ الدكتور بشير معمرية جامعة باتنة بعنوان معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة ، دراسة ميدانية منشورة في كتاب بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس2007.

الإشكالية :

لدراسة موضوع سياسة البحث العلميو التي انتهجتها الدولة فإننا نطرح الإشكالية حول الدراسة على الشكل التالي:

فيما تتمثل أهم تطورات السياسة البحثية في الجزائر؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية حول الموضوع :

- ما هي السياسة العامة ؟

- ما المقصود بالبحث العلمي؟

– فيما تتمثل أهم مراحل التي تطور من خلالها البحث العلمي في الجزائر؟

– ماهي المؤشرات الدولية لقياس البحث العلمي؟

–هل يمكن التسليم بنجاح سياسة البحث العلمي في الجزائر من خلال تحقيقها للأهداف المسطرة لها؟

الفرضيات:

و قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية و كذا التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها استوجب طرح فرضيات نسعى من خلال الدراسة على تأكيدها أو نفيها.

–يتطور البحث العلمي في الجزائر متأثرا بالسياسة المتبعة للدولة.

– البحث العلمي هو نتاج تظافر للادوات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية للدولة.

منهج الدراسة:

تم استخدام في دراستنا للموضوع و للإجابة على الإشكالية و الفرضيات ، باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح أهم المحطات التي مر بها سياسة البحث العلمي في الجزائر وكذا مختلف التغيرات التي طرأت عليها سواء من الجانب التشريعي أو المؤسساتي ، بالإضافة أن المنهج له دورا بارز في تفسير النتائج و السياسات التي انتهجتها الجزائر في مجال البحث العلمي ، كما يسمح بتقييم السياسات التي اعتمدتها الدولة .

كما قمنا بإستخدام المنهج التاريخي في دراستنا ، حيث قمنا بالدراسة التاريخية للموضوع وذلك من خلال التتبع التاريخي لتطور سياسة البحث العلمي منذ الاستقلال .

الإقترابات :

الاقتراب المؤسسي : ووفقا لهذا التوجه فإن أية سياسة عامة لا يمكن أن تكون سياسة عامة في آن وواحد ما لم تتشكل و توضع و تنفذ في إطار المؤسسات الحكومية .بحيث يصف هذا الاقتراب آلية العمل في مجموعة المؤسسات التي يتكون منها نظام الحكم ، وأساليب ممارسة لسلطاتها التشريعية و التنفيذية و

القضائية فطبيعة الاقتراب يخدم موضوع قيد الدراسة ، في تحليل و تفسير عملية صنع السياسة العامة للمؤسسات السياسية و الإدارية في قطاع البحث العلمي .

البناء الهيكلي للدراسة:

تم التطرق في الفصل الأول للإطار المفاهيمي و النظري للدراسة من خلال تناول السياسة العامة و البحث العلمي من حيث المفهوم و الأنواع و الخصائص و المستويات هذا فيما يخص السياسة العامة ، أما بالنسبة للبحث العلمي فقد تناولنا تعريف البحث العلمي و أنواعه وخصائصه و الأهمية و المقومات .

و في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى تطور البحث العلمي في الجزائر من فترة الاستقلال إلى غاية سنة 1997 ، بعدها تناولنا قانون 98-11 القانون التوجيهي و المخطط الخماسي و كذا أهم النتائج المتحصلة من تطبيقه.ثم أشرنا إلى الجانب المؤسساتي للبحث العلمي من خلال تناول للمركز البحثية ووحدات البحث و المشاريع و المخابر.

أما الفصل الثالث و الأخير فقد تطرقنا غلى أهم مؤشرات قياس البحث العلمي ، و أهم معوقات البحث العلمي في الجزائر ، إضافة إلى أهم متطلبات ترقيته.

صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع التي تتناول موضوع البحث العلمي في الجزائر ، حيث وبالنظر إلى الكتابات فانه يوجد عدد ضئيل جدا .

الفصل الأول:

الإطـــار المفاهيمـــي

و النظـــري للدراســـة

يعالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لمختلف مفاهيمالدراسة، والتي بالسياسة العامة و البحث العلمي، لاستجلاء الغموض وعدم الفهم ،وبناءا على ذلك سيتم التركيز في هذا الفصل على مختلف مفاهيم السياسة العامة و مستوياتها وأنواعها وتحديد خصائصها ، هذا في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني سيوضح فيه مختلف المفاهيم الخاصة بالبحث العلمي، و كذا من حيث الأهمية و أهداف البحث العلمي. إذا، سيكون هذا الفصل ممهدا للفصول الأخرى، لأجل إعطاء توضيح وضبط أكثر للموضوع وفق منهجية علمية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة العامة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى محاولة تغطية كل ما تعلق بالسياسة العامة وتحديد مفاهيمها، بداية من تعريفها، ثم أنواع ومستويات السياسة العامة وأخيرا خصائصها.

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

حاول المعنيون من علماء السياسة و الإدارة العامة و الاجتماع ، ومن خلال توجهاتهم التي أولت العناية بموضوعنا أن يربطوا مفهوم السياسة العامة Public Policy بقضايا الشؤون المجتمعية العامة و مجالاتها ، التي تتمثل بالحاجات و المطالب والقضايا و المشكلات ، وعلى الرغم من وجود تفاوت و تباين في وجهات النظر ،حول الأسس التي ينطلقون منها عند بيان موقفهم أو تعريفهم للسياسة العامة.[1]

تتعدد تعريفات مصطلح السياسة العامة شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية ، فعرفها " فريدريك " على أنها (برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة و المحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود) ، بمعنى أنها سلوكا موجها و هادفا . و عرفها " روبرت ايستون " تعريفا واسعا بقوله أنها (العلاقة بين الوحدة الحكومية و بيتها).[2]

ويعرفها " **أحمد رشيد**" السياسة العامة هي اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية و بحيث يكون لها مبرراتها و هذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة و أداة ذلك التوجيه هي الحكومة .

ويعرفها"**ديبونيك و باردز**" : السياسة العامة هي تعبير أو مؤشر لقصد أو عزم موجهة ، لأفعال تتضمن القيم المجتمعية وتحدد الأولويات و العلاقات بين الحكومةو المجتمع.[3]

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل.عمان: دار المسيرة، ط1،2001، ص31.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي،2004،ص27.

[3] – حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات. القاهرة: الدار الثقافية،2000، ص ص33– 34.

وسوف نقدم تعريفات متعددة لمفهوم السياسة العامة ، و بحسب منطلقاتها التي تمثل توجهات أصحابها من العلماء و الداعين لها ، لضمان الإحاطة الوافية في هذا الخصوص .

1_ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة power :

تمثل القوة تلك القوة التي يحظى بها شخص ما ، للتأثير على الأفراد و الجماعات و القرارات ومجريات الأمور ، بشكل تميزه عن غيره ، نتيجة امتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل : الإكراه ، المال ، المنصب ، الخبرة ، الشخصية .

فقد عرف " **هارولد لاسويل** " **H.LASSELL** السياسة العامة بأنها : من يحوز على ماذا؟ ومتى ؟وكيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد و المكاسب و القيم و المزايا المادية و المعنوية و تقاسم الوظائف و المكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، و التأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة .

2_ السياسة العامة من منظور تحليل النظم System Analysis

يمثل مفهوم النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية ، و شكل هذا المفهوم اهتماما عند "**دافيد ايستون** " **D.Easton** الذي كان يرى أن النظام : يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها و بالتالي فإنه ينظر إلى السياسة العامة ، كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع...[1]

وعليه فهو يعرفها : توزيع القيم (الحاجات المادية و المعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطةالإلزامية الموزعة لتلك القيم ، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات Inputs و المخرجات Outputs و التغذية الراجعة Feedback .

– فالمدخلات تمثل (مطالب الأفراد أو دعمهم)

[1]-فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.33

– و المخرجات تمثل (القرارات و الأنظمة و الأنشطة الملزمة للأفراد)

– و التغذية الراجعة تمثل (ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات).

3– السياسة العامة من منظور الحكومة :

بوصف الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا و خارجيا فضلا عن كونها بنية تنظيمية تتمثل بالأجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية و تنفيذها إلى جانب كونها كممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات و رسم السياسات العامة داخل الأجهزة والمؤسسات الحكومية و كيفية انسياب العلاقة بين التشريع و التنفيذ و القضاء .

حيث عرفها " **هنري توني H .Tune** مبرزا الأطر الفنية بأنها :تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة ، في سبيل إحداث تغييرات معينة ، داخل النظام الاجتماعي للدولة .

كما و عرفها " **دي كوسيولاس D.Kousoulas** " بأنها : تلك القرارات و الخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع .

و عرفها " **ثوماس داي T.Dye** من خلال تعريفات متعددة في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي :

– إنها اختيار الحكومات لما تفعله و مالا تفعله ضمن مجال معين.

– توضيح لماهية أفكار الحكومة .

– عملية لضبط الصراع بين المجتمعو أعضاء التنظيم.

– عملية تضبط السلوك و بيروقراطيات التنظيم و توزيع المنافع و تحصيل الضرائب و غير ذلك.[1]

و يمكن فهم مصطلح السياسة العامة بصورة أدق حينما يجزأ إلى أصنافه :

[1]–فهمي خليفة الفهداوي، المرجع نفسه، ص.35

1- مطالب سياسية:

و تشمل كل ما يطرح عل المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أم من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي ، وذلك للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما، و هذه المطالب تتراوح بين الإلحاح على الحكومة لفعل شيء ما والمقترحات المحددة المطالبة بفعل محدد بذاته كأن تكون المطالبة من جانب النقابات للعمل بوقف الإدارة عن تسريح عمالها أو كف بعض النقابات عن التدخل في شؤون الإدارات .

2- قرارات السياسة:

وتشمل ما يصدره الموظفون العموميون المخولون بإصدار الأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي فقرار مجلس النواب الأمريكي عام **1890م** بلائحة شيرمان يعتبر قرارا سياسيا ، كذلك القرارات الصادرة عام **1911 م** و المسماة بسياسة **عدم الثقةَ antitrust Policy** فقرارات كهذه ربما تتعارض مع العديد من القرارات الصادرة عن إدارة المحاربين القدماء التي تحسم حقوقهم و تعد بمئات الألوف فقرارات السياسة هي غير القرارات الروتينية المعتادة.

3- تصريحات السياسة: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة ، و تشمل الأوامر الشفهية و التفسيرات القانونية و الضوابط المحددة للسلوك وآراء الحكامو القضاة وحتى خطب المسؤولين و شعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة و الأغراض المطلوب تحقيقها و الأعمال الموجهة نحوها...

4- مخرجات السياسة :وهي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة و في ضوء قرارات السياسة و التصريحات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ،و لا تشمل الوعود و النوايا و الأموال المحصلة و الضرائب و الطرق التي يتم إنجازها و الخدمات المقترحة و القيود التي ترفع من تبادل السلع كلها أمثلة عن

مخرجات السياسة.[1]

5- عوائد السياسات :

و هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أوغير مقصودة و التي تنجم عن الفعل و الامتناع عنالفعل و سياسات الرفاهية مثال يمكن أن يضرب لقياس الحصيلة المتحققة هنا من خلال المبالغ المقترحة فعلا للمستفيد من هذه السياسة.

نظرا لاختلاف الأفكار والاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف فإنه يصعب إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة، خاصة وأن المفاهيم الحديثة للسياسة العامة ارتبطت بمفهوم **"Net Work Policy،"**أي وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والتي تتغيربتغير مواضيع السياسات العامة من فترة لأخرى، وتحكمها مبادئ الشفافية والدقة العلمية لتحقيق المصلحة العامة.

غير أنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثل في أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة، ...الخ لأجل معالجة القضايا و المشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية.[2]

[1]-جيمس أندرسون،صنع السياسات العامة، تر: عامر الكبيسي. عمان: دار المسيرة، 2002، ص ص17-18.

[2] – ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر،رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسة، قسم العلوم السياسية) 2011، ص.25

المطلب الثاني :السياسة العامة الأنواع و الخصائص و مستوياتها

بعد تحديد مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عناصرها وخصائصها،كان من الضروري معرفة أنوعها التطرق مستوياتها كما يلي:

أولا/ أنواع السياسة العامة:

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة، ضمن المجتمع المعنيبها ، والوقوف عند نتائجها وآثارها، ذلك لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها ، سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع وتتمثل في أربع أنواع:

1/السياسة العامة الإستخراجية Esctractive : كل النظم السياسية سواء كانت بسيطة أو معقدة، تقوم باستخراج الموارد من بيئتها، في شكل الخدمة العسكرية والخدمات العامة الإلزامية الأخرى مثل: الاشتراك في هيئات المحلقين والأشغال التي تفرض على المسجونين، من أجل توظيفها والاستفادة منها. وتعتبر الضرائب من أهم أنواع لاستخراج للموارد انتشارا في الدول المعاصرة، فهي تعني استخراج النقود والسلع من أفراد المجتمع للأغراض الحكومية، دون أن يتلقوا منفعة فورية أو مباشرة وتنقسم بدورها إلى قسمين:

I.الضرائب المباشرة:

تتمثل بالضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية، والتركات والعقارات سنويا، ونجد أن اليابان أقل الدول المتقدمة فرضا للضرائب حيث يبلغ الدخل الحكومي 14% فقط من الناتج الإجمالي، ويبلغ متوسط الإنفاق 17%ويرجع ذلك إلى صغر حجم ميزانية الدفاع والمشاركة المحدودة للحكومة في برامج الضمانات الاجتماعية، فحين يصل الدخل الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية إلى أكثر من 50%من الناتج القومي الإجمالي.

II.الضرائب غير المباشرة:

تتمثل بالضرائب على السلع والخدمات، كالرسوم الجمركية)الصادرات والواردات)،رسوم المنتوجات الصناعية، والضرائب على المبيعات المشتريات.والملاحظ أن الدول المتقدمة، تعتمد على الضرائب غير

المباشرة، أكثر من الدول المتخلفة، ففي ألمانيا والمملكة المتحدة (بريطانيا)، يتكون معظم الدخل الحكومي من دفعات وأقساط التحويل وضرائب الدخل، أما البلدان النامية فتحصل على معظم دخلها الحكومي عن طريق الضرائب غير مباشرة.[1]

2/السياسة العامة التوزيعية Distributive:وتمثل تلك السياسات العامة الهادفة إلى توزيع المنافع و القيم بشكل شامل على عموم المجتمع ، بحيث يتم تجزئة و تخصيص تلك المنافع و القيم إلى أجزاء صغيرة يستطيع كل فرد من أفراد المجتمع الاستفادة منها...و يقاس الأداء التوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم ، مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع وشرائحه التي تلقت من تلك المنافع ، ثم تجديد العلاقة بين الاحتياجات المجتمعية و الأفراد في المجتمع و بين التوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الاحتياجات خاصة فيما يتعلق بحاجة المجتمع للمجال التعليمي و الأمني و الدفاع و الصحة و الرفاهية و الاجتماعية ، حيث كلما زاد آداء التوزيع للحكومة شمل ازديادا في قيمة التوزيعية ، كلما دل ذلك على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع ، بما يؤكد ايجابية السياسات العامة التوزيعية المتخذة من قبل الحكومة في المجتمع .

3/السياسة العامة (لإعادة التوزيع)Redistributive : وتمثل تلك السياسات العامة التي تضطلع بها الحكومة ، و التي تقضي صراحة بإعادة النظر في توزيع الدخل ، و جعله لصالح فئات من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود كما و تمثل خيارا تفضيليا تتبناه الحكومة عبر سياساتها العامة في سبيل تحقيق بعض الامتيازات المادية لجماعة أو جماعات أخرى موجودة فيه.

4/السياسات العامة (التنظيمية Regulative) :وتمثل تلك السياسات العامة ، جميع التعليمات الحكومية المتعلقة بضبط و رقابة الأنشطة و السلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة و تطبيق القانون بما يضمن عمل أعضاء المجتمع أو عدم عملهم و فرض العقوبة اللازمة عند حصول الانتهاكات و التجاوزات وقد ازدادت

[1] – ابتسام قرقاح، المرجع نفسه، ص ص30 – 31.

الحاجة لمثل هذه السياسات في المجتمع نظرا لتعقد الحياة و تطور سبل الأعمال وحصول التنمية و تزايد أنشطة الحكومة في المجتمع،التي شملت قضايا المرور و لمواصلات و الصحة و الأمن الصناعي،و تلوث البيئة وحماية المستهلك و الإسكان و صحة العمال وأمنهم الوظيفي.[1]

5/السياسات العامة (الرمزيةSymbolic) :

وتمثل تلك السياسات العامة التي توليها الحكومة اهتماما ملحوظا عند اتخاذها بما يضفي عليها من التغطية الإعلامية ضمن مناسباتها بعدا قيميا و أخلاقيا ساميا يرقى بالحدث المشار إليه ليشكل اهتماما في عقول أبناء المجتمع .

و يتركز الهدف الحكومي من إصدار مثل تلك السياسات العامة في تصاعد الحس الوطني وتعبئة الجماهير بالقيم السياسية المحبذة و بالاعتزاز و الفخر بالهوية المجتمعية و بالدولة القائمة ، عبر مآثر البطولات و الانتصارات المسلحة في تاريخها و صفحاتها.[1]

ثانيا/ خصائص السياسة العامة

1/أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية و العفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين أو الأشياء التي تحدث توا.

2/أنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين ، و ليست القرارات المنفصلة أو المنقطعة ، فهي على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين و كذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص74- 75.

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع نفسه، ص ص 76 -77.

3/أنها تشمل جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة أو لمعالجة التضخم أو لمعالجة مشكلة السكن أو الصحة أو السياسة التعليمية و لا تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لفعله.[1]

4/ أفعال تباشرها المؤسسات الحكومية :إن التوجهات العامة بشأن المشكلات المجتمعية لا تصبح سياسات عامة ما لم تتبناها الحكومة و تصدر بشأنها قانونا أو مرسوما أو نظاما أو قرارا يحدد أهدافها و ينظم مسارات و نشاطات المؤسسات الحكومية المعنية بشأن السياسة المعنية ، انطلاقا من ذلك يمكننا القول أيضا بأن السياسة العامة بحكم أنها بديل كان أصلا من اختيار الحكومة ، أو تبنته في مراحل التشاور و التفاوض ، فهي في جملتها معبرة عن توجهات الحكومة الفكرية و العملية .

5/ تتصف بالشرعية Legitimacy : إن السياسة العامة عند إقرارها من المؤسسات التشريعية و التنفيذية تصدر الحكومة بشأنها قانونا أو مرسوما أو نظاما أو قرارا ،ومن هنا تكتسب الشرعية و قوة الإلزام القانوني و للحكومة دون غيرها السلطة في تنفيذها وإلزام سائر المواطنين بالعمل وفق المحددات و النظم و الأساليب التي تم إقرارها.[2]

6- السياسية العامة هيتوازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع والمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى.[3]

7- السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية :أي أنه لابد أن تقيم السياسة العامة قبل المباشرة في تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وذلك بطرح تساؤلات حول النتائج و الأهداف المرجوة من قبل تلك السياسات ،إن توفير كل تلك الخصائص في السياسة العامة يجعلها قريبة من النموذج الرشيد(المثالي)، لكن عند إستقراء هذه الخصائص على أرض الواقع، يلاحظ أن بعض الخصائص

[1]-ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص.31

[2]-حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص.37

[3] – سلوى شعراوي جمعة،إدارة شؤون الدولة و المجتمع .القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة،،2002، ص.34

مغيبة، صعوبة التنفيذ بعض السياسات، فتبقى مجرد حبر على ورق[1].

ثالثا/ مستويات السياسة العامة :

بعض الموضوعات تحظى باهتمام واسع من لدن الجماهير و تستقطب فئات عديدة ، بينما لا تجد سياسات أخرى أي اهتمام يذكر مقارنة بسابقتها و انسجاما مع المصطلح الذي طرحه " **ايميت ريد فورد** " يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات من السياسات تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها و لنطاقها و طبيعة موضوعها و ذلك على النحو التالي:

1/المستوى الجزئي Micropolitics:

السياسة الجزئية Micropolitics تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفاءه من متطلبات قانون الهجرة (كمثال) تبحث شركة عن تغيير حسابات الضرائب عليها أو إجازة لمحطة بث تليفزيوني أو تحاول منطقة الحصول على منحة لتشيد مطار فيها ، أو إقامة مشروع للإسكان الجماعي فيها ، فالذي يجمع هذه الأمثلة هو الخصوصية أو المحدودية التي تتميز بها القضايا المثارة و عدم عموميتها ، فهي إما لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة.[2]

و على المدى القريب فإن القرارات هذه تبدو منفعية و قد تتطلب تدخلا أو ضغوطا جماعية كما أنها لا تتخذ على حساب جماعات أخرى.

2/ السياسات الفرعية Subsystempolitics :تتبادر إلى الذهن مقولة " ايرنستكيرفن " التي يستشهد بها كثيرا عندما تذكر هذه السياسات التي تصدر عن النظم الفرعية الحكومية و أهمية دراستها، ومنذ أن كتب " **كيرفن** " مقولته و علماء السياسة و غيرهم يكرسون اهتماما كبيرا بدراسة النظم الفرعية التي تسمى أحيانا الوحدات الحكومية الفرعية و أحيانا مجموعة السياسات الفرعية أو السياسات التحالفية .وبعامة فإن هذا المستوى

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع نفسه، ص50.

[2]- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص ص69 – 70 .

يتضمن أيضا علاقات فرعية و جانبية بين لجان الكونغرس ، أو بين دائرتين تنفيذيين أو أكثر أو بين هذه وجماعات المصلحة المهتمة بقضايا نوعية متخصصة.

3/السياسة الكلية Macropolitics: وهناك من القضايا ما يثير انتباها أكبر أو يصبح الاختلاف حوله واسعا لتدخل في المستوى السياسي الكلي Macropolitics وقد تبدأ القضية على المستوى الجزئي ثم تتسع و تتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي.

فالقضايا الكلية تستقطب اهتمام و مشاركة الأحزاب السياسية و قادة الكونغرس و الإدارات التنفيذية الرئيسية ووسائل الاتصال و ممثلي الجماعات ، سرعان ما يدلون بدلائهم في هذه القضايا و بذلك تتسع دائرة المشاركين ، ويتدخلون المعنيون بدراسة السياسات العامة في هذه الموضوعات التي يخضعونها للتحليل و النقاش لكونها أكثر وضوحا و الأسهل بحثا .

والقرارات التي تصدر عن المستوى الكلي قد تختلف في طبيعتها وموضوعاتها عن تلك التي تتخذ على مستويات أخرى ، فالتحول من مستوى فرعي إلى مستوى كلي يؤدي بالضرورة إلى توسيع دائرة المسألة المعروضة ، وكما يقترح" **شاتشنايدر**" فإن طريقة الحل و العلاج سرعان ما تتخذ و تتغير و يقصد بذلك رسم السياسة العامة فالمصالح العامة تحظى باهتمام واسع على المستوى الكلي خلافا للمصالح الضعيفة التي تحصر في مستوى أدنى.[1]

[1] -جيمس أندرسون، المرجع نفسه، ص ص69 – 70.

المطلب الثالث: مراحل صنع السياسة العامة

1- تحديد المشكلة:

هنا يتم تحديد و تعريف المشكلة التي تحتاج لسياسة عامة لمعالجتها، فليس جميع المشاكل تحتاج لسياسات عامة، بل التي تمس فئة واسعة من الأشخاص[1]، و كونها مشكلة مثيرة للاهتمام ولتدخل السياسة العامة لابد أن تكون متضمنة للحاجات التي بدورها تدفع الناس للتحرك و والعمل و المطالبة ، و تغدو ذات منحى سياسي[2].

2-الأجندة السياسية أو جدول الأعمال :

بعد تحديد المشكلة ، يتم وضعها ضمن برنامج الحكومة الذي يطلق عليه اسم أجندة صنع السياسة العامة[3] ، و تتمثل الخطابات و التصريحات و الحكومية الموجهة للمجتمع و الرأي العام بأن توجهاتها نحو قضية معينة قد بث فيها وجرى التعامل معها من طرف الحكومة ، و هذا الإعلان قد يتخذ صيغا عديدة من حيث اشتماله على الصفة الرسمية وعلى نية الجهات المسؤولة نحو القيام بعمل ما[4].

3- صياغة و بلورة السياسة العامة :

يتم بلورة الأفكار و السياسات الممكنة للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية ، و تتميز هذه المرحلة بصياغة السياسة العامة في برنامج عمل يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة بأسلوب عقلاني تراكمي، و بالاستناد لمجموعة من الآليات من بينها(المساومة المنافسة ، الصراع ، الأمر و الفرض ، الإقناع و التعاون).[5]

[1] – عمار معمر،إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية)2009،ص 25.

[2] – فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 100

[3] – جيمس اندرسون، مرجع سابق ص ص 25-26.

[4] – فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 41.

[5] – عمار معمر، مرجع سابق، ص ص 26-27.

4-تبني و إقرار السياسة العامة:

بإتخاذ القرارات و إصدار التشريعات و القوانين المجسدة للأهداف المراد بلوغها ، بتبني مقترحات بعينها أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل آخر، و إقرار السياسة العامة لا يدخل في إطارها القرارات الروتينية.

5-تنفيذ السياسة العامة:

بعد تبني المقترحات و تحويلها غلى سياسة عامة ، فهي بحاجة للتنفيذ وتضطلع بذلك السلطة التنفيذية بمختلف مستوياتها المركزية و اللامركزية اللازمة و المتعلقة بتفاصيل تنفيذ هذه السياسة العامة و تتمثل محصلة النتائج أو المعطيات الملموسة الناتجة عن السياسة العامة عند تنفيذها بالشكل الذي يمكن معاينته و التحقق من وجوده في واقع الحياة العملية ، و يتمثل الضمان الأساسي لنجاح السياسات في إشراك المنفيذين لها في عملية الإعداد و التخطيط لهذه السياسات حيث عادة ما يمثل هؤلاء المنفذين مؤسسات و أجهزة مختلفة ذات مصالح متعارضة و ذات هياكل مؤسسية مختلفة ، لذلك لابد أن تتأقلم السياسات مع الأطر المؤسسية للمنفيذين لها ضمانا لنجاح مرحلة التنفيذ. [1]

6-تقييم السياسة العامة :

وهو نشاط منظم يستند لمنهجية علمية تهدف إلى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة و آثارها ، و البرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ و معرفة الانعكاسات الايجابية و السلبية المترتبة على تنفيذ السياسات و تأثيراتها ومدى نجاعتها و فعاليتها، ومن الأفضل أن ترافق كافة مراحل تنفيذ السياسات العامة، فهي تعمل على تصحيح الأخطاء أثناء عملية الانجاز (إن وجدت) ، ومنه تجنب أي احتمال لفشل السياسة العامة ، و التمكن من معرفة مواطن النقص و الضعف ، وكدا معرفة العوامل التي أدت إلى عدم تحقيق النتائج المرجوة من السياسة المطبقة(إن كانت هناك نتائج سلبية).

[1] – سلوى شعراوي جمعة و آخرون،تحليل السياسة العامة في الوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة،2004، ص 38.

المبحث الثاني:البحث العلمي –المفهوم و الأبعاد–

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف البحث العلمي،و كذا خصائصه، بالإضافة إلى بيان أهميته و المقومات التي يقوم عليهاالبحث العلمي و في الأخير نستعرض أنواع البحوث العلمية و كذا أهداف البحث العلمي.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي و خصائصه

قبل التطرق إلى مفهوم البحث العلمي يجدر بنا التطرق إلى مفهوم كل من البحث و العلم للوصول إلى فهم دقيق لمفهومه .

1 – مفهوم البحث: إن كلمة البحث في مفهومها الواسع تشير إلى العديد من المعاني و الدلالات ، و عليه فإن تحديد المفهوم و دلالاته يستوجب فهمه من مصادر اللغة ومن ثم الرجوع إلى المعنى الاصطلاحي للمفهوم.

لغة:عرفه ابن منظور في لسان العرب ، البحث عن الفعل ، بحث و بحث عن الشيء أي طلبه و فتش عنه، و البحث أن نسأل عن شيء و نستخبره و بحث عن الخبر و بحثه بحثا ، و بحث في الأمر أي اجتهد فيه و تعرف على حقيقته.

كما عرفه قاموس webster بأنه " عملية تقصي أو اختبار الحقائق اختبارا دقيقا، كما أنه يتضمن طريقة أو منهجا معينا لفحص الواقع ويقوم على جملة من المعايير و المقاييس التي تسهم في نمو المعرفة ".

كل هذه الدلالات تؤكد على أن البحث لغة يعني بدل المجهود في قضية ما و جمع الوسائل التي تتصل بها من أجل الوصول إلى ثمرتها ونتيجتها ، فالبحث وفق هذا المفهوم يتضمن السؤال ،التفتيش ، التنقيب و التفكير و التأمل وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه وذلك ورودا مرادفا لكلمة Researchبالانجليزية و التي تعني التفتيش الدقيق عن الشيء و Recherche بالفرنسية تعني الخروج إلى العمل في العلم (التفتيش إذا خرجت إلى العمل في العلم) وكلاهما يبدأ بـ" Re "و التي تدل في اللغة على التكرار و استمرار السعي، بمعنى استمرار السعي وسط الكتب و المراجع من أجل استخراج معلومة ما، تسهم في إيجاد حلول لقضية معينة أو موضوع يتم البحث عنه أو فيه.[1]

اصطلاحا: يعتبر مصطلح البحث عن المصطلحات الواضحة و الصريحة التي تعبر عن ماهيتها و التي لا

[1]- ابتسام مشحوق،العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر، رسالة ماجستير،(جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية قسم علم النفس و علوم التربية و الارطوفونيا)2012، ص25

تحتاج إلى التبصر و التحليل لاستجلاء مفهومها وأبعادها و هي الرؤية التي عبر عها "جون ديكنسون" و هو يتحدث عن مفهومه للعلم.

حسب الدكتور مجدي صلاح طه و الذي أورد في كتابه " البحث العلمي التربوي "أن البحث العلمي اصطلاحا يمكن أن يفسر في ضوء رؤى ثلاث ، الرؤية التي صاغها النجيحي و مرسي بأنه " استقصاء منظم للبحث عن الحقيقة و الكشف عنها ".

و الرؤية التي أشار إليها Mouly بأنه " عملية الوصول إلى حلول للمشكلات يمكن أن يعتمد عليها و ذلك عن طريق تجميع البيانات بطريقة مخططة و منظمة و تحليل تلك البيانات و تفسيرها.

ثم الرؤية التي صاغها النقيب و التي أكد فيها على أنه " نشاط إنساني متواصل في محاولة لفهم الكون وما فيهمن جمادات و أحياء و طاقات و قوى ،وما يحكم ذلك من ظواهر و سنن ،وأن الهدف من ذلك النشاط هو زيادة معرفة الإنسان بنفسه وما حوله من أشياء في هذا الكون بطريقة مطردة تعينه على القيام بعمارة الأرض و الحفاظ على المعرفة و نقلها من جيل إلى جيل".

إن هذه الرؤى الثلاث تجعل من البحث الأساس السليم و النشاط المنظم الذي يمكننا من :

- الوصول إلى معارف و معلومات جديدة.
- تحديد المشكلات العالقة و و اقتراح حلول لها.
- التحقق من مدى ملائمة هذه الحلول للمشكلات المتعلقة بها.
- تعميق فهم الأفراد لهذه المشكلات و زيادة وعيهم بها.
- زيادة مجموعة المعارف المتعلقة بالقضايا المبحوثة .
- إنتاج معارف جديدة ذات صلة بالواقع الذي توحد فيه القضايا.[1]

2 – مفهوم العلم:

لغة: العلم لغة من الفعل "علم" بمعنى عرف و هي الدلالة على الشيء الذي ينفي عدم المعرفة أو الجهل كما يعني إدراك الشيء ووجدانه بحقيقته.

[1]- ابتسام مشحوق،المرجع نفسه،ص ص25- 26 .

كما عرف في قاموس oxford 1974 بأنه « ذلك الفرع من المعرفة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة و التي تحكمها قوانين عامة».

اصطلاحا: تعددت تعاريف العلماء للعلم وذلك لاختلاف وجهات نظرهم إلى العلم و طبيعته فهناك من اعتبره « مجموعة من المعلومات التي تجمعت على مر العصور و مكنت الإنسان من وصف الظواهر الطبيعية من حوله ، بحيث يؤكد على الجانب المعرفي و ينظر للعلم على أنه بناء منظم من المعرفة **Organized body of knowledge**[1]

و يعرف العلم على «أنه نشاط الهدف منه هو إنتاج، باستعمال وسائل خاصة به، معرفة تتميز عن المعارف الأخرى و تختلف عنها».

3- تعريف البحث العلمي :«البحث هو استقصاء منظم ، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها،و التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي».

ويعرف على أنه :« البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل لمشكلة محددة، و ذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الشواهد و الأدلة التي يمكن التحقق منها و التي تتصل بهذه المشكلة المحددة».[2] ، و يعرف كذلك «هو الدراسة العلمية الدقيقة و المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها و التحقق من صحتها».

وهو «المحاولات الدقيقة المبنية على منهج موضوعي و تخطيط محكم بغية التوصل إلى الإجابة على التساؤلات أو تقديم حلول للمشكلات التي تواجه البشرية».[3]

و يعرف "**محمد عوض العايدي** " البحث العلمي على أنه «محاولة الإجابة عن تساؤلات أو حل مشكلات أو اكتشاف معارف جديدة أو اختراع و ابتكار أشياء حديثة لم تكن معروفة أو موجودة من قبل ، و ذلك بإتباع

[1]- ابتسام مشحوق، المرجع نفسه، ص ص 26-27 .

[2]– محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الادوات.الجزائر: دار الهومة، جامعة الجزائر،1997،ص26 .

[3]– وفقي السيد الإمام، البحث العلمي إعداد مشروع البحث و كتابة التقرير النهائي. القاهرة: المكتبة العصرية، 2014، ص04.

أساليب علمية نظامية و خطوات منطقية بغرض الوصول إلى معلومات و معارف جديدة عن طريق بذل الجهود في السعي وراء المعارف و جمع المعلومات و تحليلها».

و يشير "**محمد عويس**" بأن البحث العلمي «هو تبني الإدراك للأشياء لاكتشاف البيئة التي تحيط بالإنسان».[1]

و يعرفه "**N .POLANSK**"« أنه استقصاء منظم و دقيق يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها و التحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي».

بمعنى أن البحث العلمي هو الطريقة العلمية المنظمة التي تهدف إلى الوصول إلى معارف جديدة أو إضافة جديدة للمعارف السابقة عن طريق إتباع الأسلوب و المنهج العلمي.

أو هو «مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي و قواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته و اكتشاف ظواهرها و تحديد العلاقات بين الظواهر».[2]

مهما اختلفت الصيغ الواردة في تعريف و تحديد مفهوم البحث العلمي فإنها تجمع على أن البحث العلمي:

– نشاط منظم يقوم على ملاحظة مقصودة.

– يهدف إلى إيجاد حل لمشكلة من مشكلات العصر القائمة أو المتوقعة، أو التعرف إلى حقيقة علمية (طلب المعرفة).

– يقوم به باحث متخصص في الجانب المعرفي و المنهجي.

– له خصائص و مواصفات جديدة.[3]

[1]- رشيد زرواتي،مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. عين مليلة :دار الهدى ،2007،ص30.

[2]- فتيحة حفحوف، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من و جهة نظر الأساتذة الجامعيين،رسالة ماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا)، 2008، ص19.

[3]- أحمد البرغوثي، محمود أحمد أبو سمرة، "مشكلات البحث العلمي في العالم العربي":مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الثاني، يونيو 2007 .ص 1134

ويعرف بأنه« عملية فكرية منظمة يقوم بها خص يسمى الباحث ، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسالة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث ،بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث و ذلك للوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث».[1]

ووفقا لهذا فإننا يمكننا الجمع بين جل التعاريف السابقة في تعريف واحد شامل :وهو «أن البحث العلمي حزمة من الطرائق و الخطوات المنظمة و المتكاملة تستخدم في تحليل و فحص معلومات قديمة ، بهدف التوصل إلى نتائج جديدة ، و هذه الطرائق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه و أساليبه».[2]

ثانيا/خصائص البحث العلمي :

إن البحث العلمي لا يهدف للوصول إلى أجوبة تسر الباحث ، بل للوصول إلى الحقيقة فالبحث هو عملية نحاول من خلاله الحصول بشكل منظم على بيانات معينة، ، للإجابة على سؤال ، أو حل مشكلة أو فهمها أعمق لظاهرة معينة.[3]

و يتميز البحث العلمي بمجموعة خصائص و التي يجب أن يكون الباحثون و المهتمون على دراية بها، حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه، و يمكن إيجاز أهم هذه الخصائص في:

1-الموضوعية: تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها أي بحث علمي،ونقصد بها أن يكون الباحث بعيد كل البعد عن التحيز الشخصي،و أن يتجرد من كل ما من شانه أن يشوه الحقيقة العلمية المتحصل عليها كالميول الشخصية أو الرغبات المادية ،في جميع خطوات البحث خاصة عند عرض النتائج وما تم التوصل إليه ، بمعنى عدم اللجوء إلى تحريف النتائج لخدمة أغراضه الشخصية أو الجهة التي تموله.[4]

2- البحث العلمي حركي و تجديدي ،لأنه باستمرار يحاول مقاربة الحقيقة .

3- البحث العلمي منظم و مضبوط ،لأنه ينفذ تبعا لمناهج محددة دقيقة منظمة مخططة و بجهد هادف.[5]

---

[1]- راضية بوزيان،"إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر"، مجلة دراسات و أبحاث.العدد07، جامعة الجلفة 2012.ص51

[2]– علي عزوز،"دور مدير المخبرو المجلس العلمي في ديناميكية المخبر"مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته جامعة الجزائر1،الموسوم بعنوان الوطني آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23و 24 و 25 و 26 الجزائر 2012، ص 233.

[3]- منذر الضامن،أساسيات البحث العلمي .عمان : دار المسيرة، ط1، 2007،ص21

[4]- فتيحة حفحوف، مرجع سابق،ص83 .

[5]- صلاح الدين شروخ،منهجية البحث العلمي.عنابة :دار العلوم،2003،ص20 .

4- أن يكون البحث محدد المعالم (القوة)Rigor : إن وضع الإطار الجيد و إتباع المنهجية الصحيحة سوف تضيف الدقة العلمية الى البحث الهادف و الدقة العلمية ترتبط بالحذر و درجة الدقة في بحث مختلف الجوانب.

5-الدقة و الثقة: يهتم الباحث في معظم البحوث بتعميم ما يستنتجه من العينة موضوع الدراسة على ما هو أبعد و أشمل من هذه العينة(مجتمع الدراسة) أي أننا نحاول التعرف على المجتمع الأصلي و خصائصه من خلال جزء منه و ذلك لتعذر معرفة خصائص مجتمع معين عن طريق دراسة جميع أفراده.[1]

6- تراكم المعرفة : و نقصد بذلك أن يستفيد الباحث ممن سبقه من الباحثين ، فمن المفروض أثناء قيام الباحث ببحثه أن يكون ملما بأدبيات البحث ،وما سبق و أن كشفت عنه البحوث السابقة فيما يخص بحثه ، وبذلك فهو يكمل خطوات غيره و يبدأ من حيث انتهى إليه غيره أو يوسع النطاق و بذلك فان العلم يتطور ولا يتوقف عند حد معين، فالبحث العلمي هو عملية موجهة لزيادة و تحديث المعرفة الإنسانية.

7-التنظيم: ونقصد بذلك ان البحث العلمي يستند إلى طريقة علمية نظامية في معالجة مشكلة البحث، وهي ما يسمى بالمنهج العلمي،هذا الأخير الذي يضمن الوصول إلى نتائج سليمة و موضوعية بدءا من الملاحظة الدقيقة و الوصف الموضوعي و الدقة في صياغة الفروض و اختبارها وصولا إلى النتائج .[2]

9-الاختصار و التبسيط :التبسيط في وصف الظاهرة أو المشكلة التي تحدث ،ووضع الحلول لها يفضل دائما أن تكون في إطار البحوث التي تتعامل مع عدد كبير من المتغيرات التي يصعب السيطرة عليها، على سبيل المثال إذا قام باحث بتحديد متغيرين أو ثلاثة متغيرات مثل المشاركة في اتخاذ القرار و المستوى التعليمي و التي إذا ما تغيرت فإنها سوف تزيد في إنتاجية العمل بنسبة 45% فإنها تكون أفضل و أكثر فائدة من أن يقوم الباحث بإخبار المدير بأن الانجاز سوف يزداد بـ 48 % من خلال تغير عشرة متغيرات في المنظمة ،لكون العدد من المتغيرات يصعب التعامل معه وقد يكون خارج سيطرة المدير.[3]

10-البحث العلمي عام:يعتمد التقدم العلمي على توفر المعلومات بحرية للباحث خاصة في المجال الأكاديمي.

---

[1]-ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، وآخرون،أساليب البحث العلميوتطبيقاته في التخطيط و الإدارة .عمان : دار صفاء، ط1، 2008،ص ص 23-24

[2]- فتيحة حفحوف، مرجع سابق،ص84 .

[3]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، وآخرون،مرجع سابق، ص 26 .

المطلب الثاني : أهمية البحث العلمي و مقوماته

أولا/ أهمية البحث العلمي :

يشكل الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع ، و تسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وجاء الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي جزءا من هذا الاتجاه العام، و تعبيرا عنه على أساس أن الإنسان هو مصدر القوة و التقدم في كل مجتمع ، وأن التربية هي التطبيق الأساسي لتحقيق القوة الذاتية لجميع أفراد المجتمع ،و أن البحث العلمي هو وسيلة التربية لتحسين أساليبها ، و النهوض بمستقبلها.[1]

و لا شك أن هناك عوامل كثيرة مسؤولة عن النمو الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية و المتقدمة على السواء ، و في مقدمة هذه العوامل وجود قوى عاملة ذات مهارات تقنية عالية...

كما أن البحث العلمي من النشاطات التي أخذت مكانا بارزا في بعض البلدان خاصة تلك التي تتصدر الريادة في عصرنا الحالي، و تدل كل المؤشرات على الاستمرار في تعاظم مكانته في المستقبل و يمكننا تدعيم هذا القول بما ذهب إليه العديد من الباحثين مثل "**أنطوان زحلان**" ،" **سلمان رشيد سلمان**"،"**طه نادية النعيمي**" و كثيرا من علماء الاقتصاد بأن الثغرة بين الشمال و الجنوب هي بالأساس ثغرة علمية و تقنية.[2]

ولا شك بأن البشرية قد تطورت عندما اعتمدت على تبني المنهج العلمي في تقصيها و فهمها للظواهر حيث نجد بأن جميع الحضارات القديمة قد أسهمت فيدفع عجلة العلم إلى الأمام بدءا من الحضارة الفرعونية مرورا بالحضارة الإسلامية ووصولا إلى الحضارة الغربية الحديثة.[3]

1- يونس رحيم كروالعزاوي،مقدمة في منهج البحث العلمي،ط1، عمان، دار دجلة،2008، ص21.

2- أيمن يوسف، تطور التعليم العالي الإصلاحات و الآفاق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و إنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008، ص 66.

3 - عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي : تحديات و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد 16، 2014، ص01.

ويمكن إيجاز أهمية البحث العلمي في النقاط التالية :

- هو السبيل الوحيد للارتقاء بالمجتمعات الإنسانية و إزدهارها.
- يمكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة و البيئة و التكيف معها، وذلك من خلال زيادة معارفه وحقائقه عن الظواهر الحياتية المختلفة.
- إعطاء رؤية واضحة عن سبب وقوع الأحداث، وبالتالي التمكن من السيطرة على الأحداث.
- تفسير الأحداث الماضية و التحكم في الأحداث الحالية، و التنبؤ بأحداث المستقبل.
- تزويد المجتمع بالعلم و المعرفة ، ونشره و الانتفاع به و بفوائده التطبيقية.
- تحقيق التراكم المعرفي في مختلف العلوم ، وهذا ما يؤدي إلى تطور العلوم و تقدمها.
- التخطيط و وضع الاستراتيجيات في جميع نواحي الحياة .
- ترقية الحياة العلمية لكل من الطالب و الأستاذ ، فجميع السياسات التربوية الحديثة تؤكد.

1/ البحث كوسيلة للمعرفة:يحقق الغايات التالية

– فيما يتعلق بالأستاذ بالنسبة لتعلمه و تزويده بالمعارف من خلال توسيع مدركاته و مجال معارفه و تطوير كفاءاته و إدماج المعلومات المحصل عليها عبر صيرورة التكوين التي يقدم فيها معلوماته لطلابه.

– إن المدرس بإمكانه هكذا زيادة على إشباع حاجاته المعرفية الذاتية ، أن يعمل على نقل كمية من المعارف العملية و العلمية و السلوكية أيضا لإطارات المستقبل.[1]

2/البحث كوسيلة للتكوين:

– يمكن من تطوير الاستعدادات العلمية على مستوى المكونين أنفسهم و هو ما ينعكس أيضا على تكوين شخصية الباحث ذاته و إكسابه ملكة تفكير تتسم بالشك و طرح الأسئلة.

[1] - فتيحةحفحوف، مرجعسابق،ص82.

– التدرب على الطرائق و التقنيات البحثية بكيفية يمكن معها للأساتذة حتى و لم يكونوا باحثين متمرسين بحصر المعنى و أن يستوعبوا نتائج البحث و يقدرون على تقييمها.

3/البحث كوسيلة للترقية:

– فمن خلال البحث يمكن للباحثين من تطوير المعارف العلمية و تجديدها و إغناء زادهم المعرفي بحيث لا يبقون قابعين في مستوياتهم الأولى بفعل الاجترار و التقليد لمعارف غيرهم من الباحثين سواء كانوا وطنيين أم أجانب.

4/البحث كوسيلة للتحرر:

– إن عملية البحث تضع الباحث في موقف المواجهة للمشكلات التي تعترضه هو في عمله وحياته حيث يشتبك مع المشكلات ويواجهها... باعتماده على معارفه الاستثنائية بنوع من التحرر من الأطر المعرفية التقليدية المكرسة عن طريق التقليد و التلقين.[1]

ثانيا/ مقومات البحث العلمي :

إن البحث العلمي هو محاولة منظمة للكشف عن الحقائق و التعرف على الأسباب و إيجاد الحلول لمشكلات معينة، كما أنه عملية و صيرورة معقدة لدى فهو يتطلب توفر العديد من العناصر و المقومات التي تستجيب لغاياته.

فالباحث الجيد و المشروع البحثي مقومان أساسيان لانجاز و تطبيق البحث ، و عليه لابد من توافر جملة من الشروط و المقومات لكلا الطرفين الباحث و البحث.

[1]- فتيحة حفحوف، المرجع نفسه،ص 83 .

1-مميزات الباحث:

يعد الباحث أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البحث في مختلف مراحله، فهو العنصر المسؤول عن سير و تنظيم هذا البحث، إذ يقوم بمهمة التخطيط للبحث ثم التدقيق و التنظيم ليسهر على توجيه و تنفيذ البحث في سياقه المناسب لتحقيق الأهداف و الوصول إلى النتائج المثمرة ، و على هذا الأساس لابد للباحث العلمي من شروط و مواصفات ومن أهم المميزات الواجب توفرها في الباحث[1] :

1- توفر الرغبة الشخصية في الموضوع :

تعتبر رغبة الشخص الباحث في مجال و موضوع البحث و ميله نحوه عامل مهم في إنجاح عمله وبحثه . حيث أن الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع ما أو عمل ما هي دائما عامل مساعد و محرك للنجاح ، و على هذا الأساس فإن أكثر الجامعات و المؤسسات الأكاديمية تترك للأشخاص الباحثين فرصة ، سواء كانوا طلبة دراسات عليا أو تدريسيين أو باحثين آخرين ، في إختيار موضوعاتهم .[2]

أن يكون موضوع البحث ملبيا رغبة الباحث و مستجيبا لميوله الشخصية ":فالبحث العلمي هو معايشة لزاوية محددة لعلم من العلوم و لفترة قد يطول زمانها ،و فإذا لم يكن هذا البحث محببا للباحث أو غير متماشي مع قدراته و ميوله، فمن المحتمل أن يفشل فيه، على الرغم من أن الباحث يمكن أن يبذل جهدا كبيرا في إجراء بحث ما و يستغرق ذلك وقتا طويلا إلا أن ذلك قد لا يحقق النجاح المطلوب و الذي يتناسب مع الوقت و الجهد المبذول ، إذا ما كان موضوع البحث لا يستهويه.[3]

7- **قدرة الباحث على الصبر و التحمل** :كثيرا ما يحتاج إليه البحث العلمي إلى الصبر و الابتعاد عن التسرع، فعلى الباحث أن يتوقع عدد من العقبات و الإحباطات في سعيه لجمع البيانات و الحصول على الإجابات المطلوبة خصوصا بالنسبة إلى تلك الظواهر ذات الحساسية الاجتماعية و الاقتصادية و الإدارية.

3- الإلتزام بالأمانة العلمية : من خلال ما يلي

[1]- ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص39 .

[2]- – عامرقنديلجي، إيمان السامرائي،البحث العلمي الكمي و النوعي .عمان: دار اليازوري، 2009، ص 41.

[3]- فتيحة حفحوف، مرجع سابق، ص 93 .

- الحياد الفكري .
- الأمانة في الاقتباس.
- الاعتراف بفضل السابقين.
- سعة الأفق التي تحول دون الغرور و الاعتراف بالأخطاء .
- أن يكون مثابر و متأهبا لمواجهة جميع المشاكل التي تحول دون انجاز عمله.
- أن يحتفظ بعلاقات جيدة مع زملائه و يكون متعاونا معهم.
- أن يكون الباحث على ثقة تامة بان الظواهر الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و الطبيعية في تغير مستمر، و هذا يقتضي أن يكون هناك متابعة مستمرة من الباحث و أن يبحث عن كل ما هو جديد و متجدد في مجال تخصصه.[1]

4-التأني و الصبر: و هو من لوازم الباحث الرئيسية ، لان إصدار النتائج بسرعة ودون نقص يوقع الباحث في تناقضات بين النتائج و المقدمات ، فلابد من التأني ، كي يتمكن الباحث من تكوين الانطباع السليم حول موضوع بحثه، و تأسيس أحكام و تقديرات صحيحة.[2]

5-الموضوعية: فان الموضوعية تعد من الأمور الهامة التي تميز الأسلوب العلمي ، وهي سمة البحث العلمي إذ أنها تعني الحكم على الحقائق دون التحيز بناءا على الانطباعات الشخصية ، فهي الرغبة و القدرة على فحص الأدلة بموضوعية ، و أما فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي فان العلم لا يحكم على الأشياء من منظور جيد و سيء ،و إنما يحكم على الأشياء من حيث صحتها و صدقها في تحقيق أهدافها.

[1] – فتيحة محفوف، مرجع سابق، ص 91 .

[2] - عبود عبد الله العسكري،منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية .دمشق : دار التميز، ط2، 2004،ص 22 .

أما في جانب التعميم فان العلم لا يتعامل مع حوادث معزولة بل مع مجموعة من الحوادث.[1]

6-المعرفة الواسعة بموضوع البحث : إذ لابد للباحث من معارف تكون لديه خلفية فطرية حول الموضوع فالمعارف الفطرية و المفاهيم الأولية تعطي الباحث إحاطة بالموضوع و فهما أكثر لمظاهره ، ما يساعده على التمكن من إجراء البحث و إستخراج الإشكالات و ضبط موضوع بحثه بما يتلاءم مع إطاره النظري العام من جهة ومع الأهداف التي ينوي الوصول إليها من جهة أخرى ، و يتأتى الفهم الجيد من خلال قراءة و استطلاع الرصيد النظري و المعرفي السابق الذي عالج محور الموضوع.

فبدون توافر خلفية وافية لدى الباحث حول موضوع البحث أو المشكلة المراد دراستها تكون إجراءات البحث و نتائجه ضعيفة ، و لا يمكن لنا أن نتصور قيام شخص بعمل بحث في مجال المحاسبة إذا افتقر للمعارف الأساسية بهذا الحقل.[2]

7-الخيال و الأصالة : عنصران لا غنى عنهما للإبداع وإن كان هناك عدد مثير للدهشة من العلماء الذين لا يعتقدون أن الأصالة و الخيال و الإبداع في العملية العلمية كما يلي: كل اكتشاف و كل توسع في الفهم يبدأ كتصور خيالي قلبي ، لما قد تكون عليه الحقيقة ، ينشأ كتخمين مهم يصدر من داخل النفس ، و هناك صفة أخرى من نوع مختلف تماما ، لا يمكن بدونها أن تتحول صفتا الأصالة و الانجاز و هي :

- المثابرة.
- حب العلم.
- التواضع .
- سعة الأفق.
- نقد الفكرة أو العمل.[3]

[1]- منذر الضامن، مرجع سابق، ص 25 .

[2]- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، و آخرون،منهجية البحث العلمي . عمان، دار وائل، 1999، ص 12 .

[3]- رجاء وحيد دويدري،البحث العلمي .دمشق :دار الفكر، ط1، 2000، ص ص63 – 64 .

2-مميزات البحث العلمي الجيد:

إن البحث الجيد المطلوب و المحقق للغرض الذي يتوخاه الباحث، سواء كان أطروحة أو رسالة جامعية بمختلف مستوياتها العلمية و الأكاديمية ، أو بحثا لمؤتمر أو للنشر في دورية علمية ، ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط و المستلزمات البحثية الأساسية ، و التي يمكن أن نوضحها بالاتي:

أ- صياغة العنوان الواضح و الشامل للبحث :

يعتبر الاختيار الموفق لعنوان البحث أو الرسالة أمر ضروري في تقديم صورة جيدة عن البحث منذ بداية الاطلاع عليه أو مراجعته و قراءته و تقويمه من قبل الآخرين.[1]

ب - الجدة و الابتكار: بمعنى أنه يجب اختيار موضوع جديد ، وأن يبتعد الباحث عن المواضيع المكررة أو المنقولة ، و نحن لا نعني بذلك أن يكون هذا الموضوع لم يطرق من قبل و إنما قد يكون الموضوع متناولا ، ولكن ليس من جميع جوانبه، مما يستدعي من الباحث أن يدرس هذا الموضوع من هذه الجوانب التي لم تدرس.

ج-إضافة الجديد:فعلى الباحث أن يكون متأكدا من أن البحث الذي يقوم به سوف تكون له فوائد تفيده كباحث من خلال إكسابه المزيد من الخبرات، وتفيد مجال تخصصه، وتفيد المجتمع ككل من خلال نتائجه التي تساعد في حل بعض المشكلات القائمة.

د- إمكانية البحث :و نعني بذلك أن يكون موضوع البحث مختارا وفقا لقدرات الباحث وإمكاناته ، لان هناك من الأسباب والعراقيل ما تحول دون إمكانية إجراء البحث،منها ما يتعلق بالباحث شخصيا سواء من الناحية المادية أو من ناحية الوقت والقدرات ، و منها ما يتعلق بالموضوع البحث) غامض، معقد ، متشعب ، ضخامة مشكلاته، ضآلة المادة العلمية.[2]

[1]- عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، مرجع سابق، ص 30 .

[2]- فتيحة محفوف، مرجع سابق، ص 93 .

المطلب الثالث : أنواع البحث العلمي

هناك العديد من الاجتهادات في تصنيف البحوث العلمية ، و إنه بالرغم من تقسيم البحوث العلمية لدى عدد من الكتاب يمكن أن نذكر منها :

أ/ **حسب معيار الغرض (الهدف)البحث :** تصنف البحوث العلمية نظريا إلى ثلاثة أصناف رئيسية

1- البحث النظري (الأساسي): هدف هذا النوع من البحوث التوصل للحقيقة و تطوير المفاهيم النظرية و محاولة تعميم نتاجها بغض النظر عن فوائد البحث و نتائجه ، و يجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملما بالمفاهيم و الافتراضات وما تم إجراءه من قبل الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.[1]

2- البحوث التطبيقية :

وهي بحوث علمية تكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية فهي موجهة و تكون عادة موجهة لحل مشكلة من المشاكل العلمية أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن الاستفادة منها عمليا و موجهة لحل المشاكل القائمة لدى المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و الخدماتية للمجتمع ، مما يؤدي إلى تطوير أداء هذه المؤسسات و مضاعفة إنتاجيتها وتحقيق التطور فالبحث هنا يقوم بتحديد دقيق للمشكلات ومن خلال البحث التطبيقي يتمكن من وضع حلول لهذه المشكلات بتسخير المكتشفات و المبتكرات العلمية الحديثة و هنا لابد من التأكيد على أن البحوث الأساسية النظرية نفسها يمكن الاستعانة بنتائجها فيما بعد حيث أن نتائج البحوث التطبيقية يمكن أن تتماشى و تتمازج مع تلك النتائج المستنبطة من البحوث الأساسية النظرية ، لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة ، لذلك فمن الصعب –أحيانا– التمييز بين البحوث التطبيقية العلمية و البحوث الأساسية النظرية خاصة في الموضوعات الجديدة التي تحتاج إلى بناء حقائق و نظريات حولها.[2]

وفي حقيقة الأمر يصعب الفصل بين هاذين النوعين من البحوث للعلاقة التكاملية بينهما ، فالبحث العلمي التطبيقي يعتمد في معظم الأحيان على البحث النظري فيما يتعلق في بناء فرضياته و أسئلته ، كما أن البحوث

[1] –ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم و آخرون، مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

[2] – ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص45 .

النظرية تستفيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنتائج البحوث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية وملائمتها مع الواقع .[1]

3- بحوث التطوير :

و يهدف هذا النوع من البحوث إلى نقل التكنولوجيا المعاصرة و تطورها لصالح البلد في سبيل تحقيق التقدم و التطور التكنولوجي .

ومن خلال هذه الأنواع الثلاث للبحوث يمكن أن نستخلص ما يلي :

- أن لكل نوع من البحوث وظائف تميزه على الآخر في علاقة تبادلية و كلاهما يستمد حوافزه من الآخر إلا أن العلاقة بينهما ليست خطية بمعنى أن احدهما يؤدي إلى الآخر ، بل علاقة متعددة الاتجاهات ليست تسلسلية لكنها عضوية.

- إن المعلومات التي تولدت عن البحث الأساسي كان لها الأثر الكبير في تعديل نتائج البحوث التطبيقية.

- التمييز بين البحث الموجه نحو النتائج وذلك الموجه نحو القرارات وهو تسيير حقيقي واقعي للأغراض التحليلية.[2]

ب/تصنيف البحوث من حيث المنهج :

و تقسم البحوث حسب مناهج البحث العلمي و الأساليب المستخدمة إلى :

1/ البحوث الوصفية: و تهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع المعلومات و الحقائق و الملاحظات عنها ووصف الظواهر الخاصة بها و تقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع وفي كثير من الحالات لا تقف البحوث الوصفية عند حد الوصف أو التشخيص الوصفي بل تهتم إيضا تقريرها ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء ،الظواهر التي يتناولها البحث وذلك في ضوء معايير أو قيم معينة ، و

[1]- فتيحة محفوف، مرجع سابق، ص 87.

[2]- – ابتسام مشحوق، مرجع سابق، ص 46 .

اقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء المعايير و القيم ، و يستخدم الباحث لجمع البيانات و المعلومات في البحوث الوصفية وسائل متعددة مثل الإستبانة ، الملاحظة ، و المقابلة و غيرها من الوسائل.[1]

2/ البحوث التاريخية : و يهتم الباحث في هذا النوع بدراسته الماضي و يتعرف على العلاقات السببية بين حوادث الماضي ، كما يتطلب من الباحث إجراء مراجعة شاملة للبيانات المتجمعة حول المشكلة و إجراء المقارنة بينها و تفسيرها و استخلاص النتائج منها .

3/البحوث التجريبية : يعالج الباحث في هذا البحث متغيرا مستقلا واحدا على الأقل ويخضعه للتجربة أي يحدث تغييرا متعمدا مع ضبط المتغيرات المتعلقة بالأخرى ، و يلاحظ النتيجة على واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة.[2]

ج / تصنيف البحوث العلمية إلى بحوث كمية و بحوث نوعية :

1/ البحوث الكمية Quantitative Research:هي نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية ، منفردة ومعزولة عن مشاعر و معتقدات الأفراد ، وتعتمد غالبا الأساليب الإحصائية ،في جمعها للبيانات و تحليلها.

2/ البحوث النوعيةQualititativeResearch :البحث النوعي هو " نوع من البحوث العلمية ، التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بناءها من خلال وجهات نظر الأفراد و الجماعات المشاركة في البحث".و يتوجه الباحث في البحث النوعي عادة نحو عينة عشوائية ، أي عينة مقصودة Purposeful في جمع البيانات ، لتحقيق أهداف البحث ، من خلال أدوات فعالة ، غير محكمة البناء Unstructured ، مثل الملاحظة المشاركة ، و المقابلات المعمقة ، و الوثائق و السجلات الأولية المرتبطة بالموضوع.

و يتميز البحث النوعي بالعديد من السمات :

[1]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم و آخرون، مرجع سابق، ص ص28–29.

[2]- WWW.pdffactory.com

– البحث النوعي ينطوي و يركز بشكل أساس على العمل الميداني.

– يؤكد البحث النوعي على الإجراءات أكثر من تأكيد هو تركيزه على المخرجات و النتائج.

– يهتم الباحث النوعي بالدرجة الأساس بالمعاني المتعلقة بكيفية جعل معنى لحياة الناس، و تجاربهم و بنيتهم الحياتية .

– البحث النوعي وصفي بمعنى أن الباحث يهتم في الإجراءات و العمليات ، و المعاني المكتسبة ، و فهمها ، من خلال الكلمات و التصرفات الصور المستوحاة عن مجتمع الدراسة.[1]

د/ تصنيف البحوث العلمية من حيث المستوى : ويمكن كذلك تصنيف البحوث الأكاديمية إلى ثلاثة أنواع حسب مستوى البحوث :

1– البحوث الجامعية: تقرير/مقالة / بحث / مشروع.

2– بحوث الدراسات العليا : بحث دبلوم / رسالة ماجستير / أطروحة دكتوراه.

3– البحوث الأكاديمية المتخصصة.

1/البحوث الجامعية : كما هو معروف الآن في معظم الجامعات يكلف الطلاب من قبل الأساتذة والمشرفين على دراستهم بعمل بحوث سنوية ، أو بحوث فصلية ، و هذه البحوث في العادة يتم تحديد عناوينها من قبل الأستاذ المشرف و تكون هذه البحوث في الغالب مكملة للمنهج الدراسي الذي يتلقاه الطالب ، و في معظم الأحيان ما يحدد الأستاذ طول البحث و عدد صفحاته و كذلك يرشد الطالب لنوعية المراجع التي يستعين بها في كتابة البحث و هناك عدة تسميات للبحث الذي يقدم في مستوى المرحلة الجامعية قد نسميه تقرير أو مقالة أو بحث.[2]

2– بحوث الدراسات العليا: و تكون أكثر تخصصا من البحوث الجامعية و أعلى دقة منها،و يشترط لأعداد بحوث في الدراسات العليا أن يكون الباحث قد تحصل على شهادة الدراسة الجامعية، ففي الجزائر مثلا تقام

[1]- عامر قنديلجي، ايمان السامرائي، مرجع سابق، ص ص 57 – 61 .

[2] – عبد الله محمد الشريف،مناهج البحث العلمي .الإسكندرية : مكتبة الإشعاع، ط1، 1996، ص 23 .

مسابقة لهذا الغرض يتم فيها اختبار الطلبة المرشحين كتابيا في عدد من مواد الاختصاص، ثم يستكمل الطلبة المتفوقون دراستهم و التي تكون على مرحلتين المرحلة الأولى تكون فيها الدراسة عادية، أما المرحلة الثانية فيتم فيها الإعداد لرسالة الماجستير من خلال البحث علمي شريطة أن يتناول موضوعا جديدا أو يكمل موضوع سابق في أحد فروع التخصص،و يمكن هذا البحث الطالب من اكتساب تجارب أوسع في البحث و التقصي كما يعطي فكرة عن مدى استعداد الطالب و تحضيره لدرجة الدكتوراه .و الدكتوراه هي بمثابة قمة البحوث العلمية و أعلى شهادة جامعية تمنحها المؤسسات الجامعية.و بحث الدكتوراه بحث شامل و متكامل، الغرض منه إضافة الجديد في ميدان التخصص و إثراء المعرفة الإنسانية بما يقدمه من نظريات و معارف جديدة. " ويفرق البعض بين الماجستير والدكتوراه على أن الماجستير هي تجميع المعلومات والدكتوراه هي إضافة المعرفة.

3 – البحوث الأكاديمية المتخصصة:كثيرا ما تقوم معظم الجامعات بأبحاث مع مختلف المؤسسات المهتمة بالبحث العلمي، و يقوم الأساتذة و الباحثون بجانب القيام بدراساتهم و القيام بعملية التدريس ، بالمساهمة في الأبحاث التي تقوم بها الجامعة ، كما أن كل الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس تشترط أن يقوم الأستاذ الجامعي بعمل أبحاث في مجال تخصصه، وتتولى الجامعة نشر هذه الأبحاث في المجلات المتخصصة و الدوريات[1].

[1]– فتيحة محفوف، مرجع سابق، ص ص88 – 89 .

خلاصة الفصل

تبعا لتتبع السياسة العامة لأي دولة من الدول فإنها تسعى من خلالها إلى تكثيف كل الجهود و الموارد المادية و البشرية قصد مواجهة مختلف الضغوطات و المطالب التي تتأتى من البيئة الداخلية و الخارجية ، وتبقى السياسة العامة الإطار القانوني التي تعمل من خلاله الحكومة لرسم مختلف السياسات وفق ما تقتضيه الأوضاع و الظروف المحيطة بها من جهة و كذا شعورها بالحاجة إلى سياسات تهدف إلى تطوير مختلف المجالات .

و يعتبر البحث العلمي ضرورة لتطوير الدولة في مختلف المجالات و أصبح مجال مهم في بناء و تطور أي دولة ، باعتباره منتج للمعرفة تستغله الدول في مختلف مجالات الحياة و تصدر الريادة في ما يسمى باقتصاد المعرفة لخلق التطور التكنولوجي.

الفصل الثاني:

الأدوات التشريعية و التنظيمية

و المؤسساتية للبحث العلمي

في الجزائـــر

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق من خلال مبحثين ، مبحث نتناول من خلاله مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر (أهم النصوص القانونية التي تنظم البحث العلمي و المؤسسات) أي من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غايــة 1997 ، بعدها نتطرق إلى القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي للبحث العلمي 98-11.

أما فيما يخص المبحث الثاني فسوف نتناول فيه أهم مؤسسات البحث العلمي في الجزائر و المتمثلة في مراكز البحث و المخابر و المشاريع ووحدات البحث، من حيث أهدافها و كذا مستوى التأطير (أساتذة و باحثين) و الإنتاج العلمي.

على مستوى الإستراتيجية الحكومية حول البحث العلمي، تحدد الدولة مدى اقتناعها بضرورة تطوير البحث العلمي كرافعة للتقدم والتنافسية وتنشئ المؤسسات الضرورية لتطبيق هذه الإستراتيجية، كما تحدد الدولة الأولويات الكبرى ومن ثّم مجالات البحث التي ستستفيد من تمويل تفضيلي نظرًا لوقعها المباشر في إطار الاستجابة لمتطلبات المجتمع. وعادة ما تكون الأهداف المسطّرة للبحث العلمي متماشية مع الخطة التنموية العامة للبلاد.

من هنا سوف نتطرق إلى تطور السياسة الجزائرية في مجال البحث العلمي عبر مختلف التشريعات و المؤسسات التي ظهرت خلال مختلف الفترات إلى غاية قانون – برنامج 98-11.

المبحث الأول: مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر

المطلب الأول : تطور البحث العلمي للفترة (1962-1997)

1- مرحلة الستينيات :

إن الاهتمام بالبحث العلمي أثناء فترة الستينيات ظل محدودا لاعتبارات عدة ، منها ثقل الإرث الاستعماري المهيمن على مختلف العلوم في محتواه و مناهجها ، إضافة إلى ندرة الأطر الجزائرية المؤهلة في هذا المجال .و تواجد أولويات أخرى مرتبطة بتشكيل كيان الدولة الناشئة ومؤسساتها ، ويمكن القول أن بعد الاستقلال بمدة معتبرة لم تكن هناك سياسة واضحة معلنة عن البحث العلمي ، وكان الاستثمار مرتكزا على تكوين المكونين ، بالإضافة إلى المرافق المادية التي تمكن من التكفل بالأعداد المتزايدة من التلاميذ و الطلبة ، و تحقيق ديمقراطية التعليم .[1]

ظلت عملية البحث العلمي غير منظمة في مختلف مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي منذ 1962 . على اعتبار أن مراكز و محطات البحث القليلة كانت تعتمد في توجيهها كليا على فرنسا . و في 11 جوان 1963 وقع برتوكول اتفاق بين الجزائر و فرنسا ، تم من خلاله إنشاء " هيئة البحث العلمي" **(CRS)** . فكانت بذلك أول أشكال التعاون بين البلدين؛ حيث استمرت فرنسا في تكفلها بمراكز البحث العلمي التي إنشأتها في الجزائر إبان الاستعمار.وكان يرأس هذه الهيئة مدير جزائري . ويضم مجلس الإدارة إضافة إلى ستة فرنسيين ستة جزائريين ،أما تسيير الميزانية كان موكلا للطرف الفرنسي.

بتاريخ 16 مارس 1968 أنشأت هيئة التعاون العلمي و التقني **(OCS)** عوضا عن هيئة البحث العلمي **(CRS)**من خلال برتوكول تعاون بين الحكومتين الجزائرية و الفرنسية ، تم توقيعه من طرف " أحمد طالب" وزير التربية الوطنية السابق الذي مثل الجهة الجزائرية و من مهامها تثمين التعاون و التبادل بين تنظيمات البحث العلمي للبلدين. و في هذا السياق لم تشهد القواعد العلمية تغيرا كبيرا منذ الاستقلال .

كان عدد الباحثين الجزائريين خلال سنة (1968- 1969) لا يتعدى (114) باحثا، و عدد المهندسين (106).و هؤلاء الباحثين لا يشتغلون في الإنتاج البحثي إلا في فترات وجيزة من السنة ، بصفتهم موظفين

[1]- دليلة خينش،"سياسة البحث العلمي في الجزائر :الأهداف و النتائج"، مجلة العلوم الإنسانية.العدد 22 ،جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2011، ص 54.

في المديريات ، أو أساتذة جامعيين ، أو أساتذة في هيئة التعاون العلمي و التقني حاصلين على شهادات الدكتوراه من الدرجة الثالثة ، و تقدر نسبة الباحثين الجزائريين بالنسبة للعدد الإجمالي 48% .[1]

2- مرحلة السبعينيات:

لم تؤسس وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إلا في سنة 1970 بهدف الجمع بين التعليم العالي و البحث العلمي، و في العام الموالي شرعت الوزارة في سلسلة من الإصلاحات الجذرية في مجال التعليم العالي ، أما في مجال إصلاح البحث العلمي فقد أنشأت سنة 1972 " المجلس المؤقت للبحث العلمي "، و في سنة 1973 تم إنشاء" المجلس الوطني للبحث "، تمثلت مهمته الأساسية في كونه هيئة تجمع بين الباحثين و الجامعيين في كل التخصصات و القطاعات التي يعنيها البحث العلمي، وكان هذا الجهاز مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث التي كانت بمثابة الجهاز التنفيذي له، و التي أنشئت إثر المرسوم الوزاري[2] المؤرخفي1974/02/01،لكي تعوض منظمة التعاون العلمي- الجزائري الفرنسي المنحلة وكانت مهامها تتمثل في:

1- مساعدة انطلاق البرامج البحثية.

2- المساعدة في التكوين العالي في مجالات التخصص.

3- العمل على تنظيم الندوات العلمية.

4- العمل على مساعدة الباحثين في الإسهام في الندوات العلمية.

5- العمل على تمويل المشروعات العلمية حيث مولت بين سنة 1975 و 1977 ، (56 مشروعا) ووصلت نفقاتها إلى 4834000 دج.

نميز أن المجلس الوطني للبحث باعتباره هيئة استشارية للتوجيه لم يتمكن من أداء وظيفته و يرجع ذلك لجملة من الأسباب وهي:

[1]- دليلة خينش ، المرجع نفسه ، ص 75.

[2]- ابتسام مشحوق،مرجع سابق ،ص 104

1- أن المجلس يضم في تكوينه هيئات ومنظمات غير متعادلة و غير واضحة الأدوار ، فبالإضافة إلى الباحثين الجامعيين هناك مدراء الوزارات و الحزب و المنظمات الجماهيرية، و لهذا النمط فعالية محدودة ، فهو يجمع بين هيئات تختلف في اهتماماتها ووظائفها.

2- نقص الاهتمام لدى ممثلي القطاع.

3- لم يكن البعض من الممثلين يهتم سوى بجلسات الإفتتاح و الإختتام وقد يحدث أن يغيب المعنيون عن القطاع الذي عقدت من أجله دورة استثنائية ، مما يؤكد : نقص العلاقة بين المؤسسات الجامعية من جهة وبين هياكل البحث و قطاعات الإنتاج من جهة أخرى.

4- تغلب الإجراءات الإدارية و التي لها أولوية على إجراءات البحث.[1]

5- تناقص المردود الإقتصادي للبحث و ارتفاع النفقات فقد بلغت ميزانية البحث العلمي سنة 1978 ،(62) مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1973 عرف البحث العلمي نشأة "الديوان الوطني للبحث العلمي"(**ONRS**). و في عام 1974 تم إنشاء "المركز الجامعي للأبحاث و الانجازات"(**CURER**) في قسنطينة ، وفي نفس السنة من شهر نوفمبر تم إنشاء "مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي" و الذي حاول دمج الجامعة في النشاطات التنموية في الميدان مع ربط البحث التطبيقي بأهداف التطورات الإقتصادية و الإجتماعية ، كما تم إنشاء "مركز الأبحاث الأنتربولوجية وما قبل التاريخية" ، و الذي هدف إلى دراسة التاريخ و ثقافة الشعب الجزائري.

إلى غاية 1978 كان عدد موضوعات البحث في العلوم الاجتماعية المسجلة في المراكز التابعة لها 55 موضوعا ، توزعت حسب التخصصات كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]- ابتسام مشحوق ، المرجع نفسه ، ص 105-106 .

جدول (01) يوضح عدد موضوعات البحث في العلوم الاجتماعية سنة 1978.

التخصصات	العدد
الاقتصاد	19
علم الاجتماع	06
علوم التربية النفس	03
الادابو الفنون	10
الفلسفة	02
الحقوق	02
التاريخ	04
الاختصاصات الاخرى	09

المصدر:محمد العربي ولد خليفة 1989 ، 275.

– أما عدد الباحثين فقد بلغ سنة 1979 (1266) باحث موزعين كالآتي[1] :

622 أستاذ باحث في قطاع التعليم العالي.

644 باحث في القطاعات الأخرى.

3– مرحلة الثمانينيات :

وقد عرفت مرحلة الثمانينات في الجزائر عدة تغيرات على مختلف الأصعدة ، أما في مجال البحث العلمي ، فقد تبنت الجزائر سياسة جديدة لتنمية قطاع البحث العلمي الحساس ، و تعاقب إنشاء مؤسسات أخرى بديلة ؛ ففي سنتي 1982 و 1983 أنشأت " محافظة الطاقات المتجددة " المتخصصة بالطاقة النووية و الطاقات المتجددة ، و تضم المحافظة تحت وصايتها كل من مركز العلوم و التقنيات النووية ومركز البحث و الطاقات المتجددة التابعان أصلا للمنظمة الوطنية للبحث العلمي ثم "المجلس الأعلى للبحث العلمي و التقني".

في سنة 1983 تم حل الديوان الوطني للبحث العلمي و أنشئت محافظة البحث العلمي و التقني ،و تم في نفس السنة حل المنظمة الوطنية و تحويل ممتلكاتها و نشاطاتها إلى جهات أخرى .

[1]– ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ، ص 106-107.

ثم تعزز البحث العلمي بإنشاء هيكل جديد، فطبقا للمرسوم رقم84 – 159 المؤرخ في 7 جويلية 1984 ثم إنشاء " **محافظة البحث العلمي و التقني**" و التي حاولت ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية ، حيث تمثلت مهمتها العامة في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي و التقني و دعم الاستقلال التكنولوجي كما تضطلع المحافظة في إطار مهمتها السابقة الذكر بما يلي:

– تحضير العناصر التي تسهم في تحديد الأهداف الوطنية للسياسة العلمية و التقنية للاتصال مع جميع القطاعات والمشاريع التمهيدية لمخططات البحث العلمي و التقني السنوية و المتعددة السنوات قصد إدماجها في المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.[1]

2– الإعداد للاتصال مع جميع القطاعات المعنية و المشاريع التمهيدية لمخططات الإعلام العلمي و التقني و برامجه ، و تسهر على تطبيق المخططات المتعددة ومتابعتها.

3– تنسق وتراقب برامج البحث و تقترح أي إجراء من شأنه أن يساعد على حسن سير البرامج المذكورة.

4– تقترح أي إجراء من شأنه أن يطور البحث العلمي و التقني و تنميته في مختلف ميادين العلوم و التكنولوجيا.

5– تشجع النشاط العلمي الإبداعي الوطني و تتلقى من أي هيئة معينة جميع المعلومات التي تخص الأبحاث و برامج العمل في مجال الإبداع و الملكية الصناعية.

6– تدرس المحافظة و تقترح الإطار القانوني و التنظيمي اللازم لتطوير أعمال البحث العلمي و التقني و هياكله و تراقب ذلك.

7– تساهم في المحافظة حسب الأساليب المحددة في تنمية العلاقات الدولية في مجال عملها[2].

تضمن التقرير العام للمخطط الخماسي الأول "..أن التوجيهات في مجال البحث العلمي تتمثل لمضمون التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ويجب قبل كل شيء أن تستجيب للحاجات الاجتماعية الثقافية و حاجات

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ، ص 107-108.

[2]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ، ص 108.

التنمية الاقتصادية بالتعاون المتين مع بنيات البلاد ومع المؤسسات. وعلى هذا الأساس لابد من أن تفسح الفوارق بين البحث الأساسي التطبيقي و التطلعات غير السديدة و الموارد الحقيقية المادية و البشرية المجال للتوجيهات القائمة على برامج إيجابية تعين على تحصيل المعرفة في البلاد..."

شهدت هذه المرحلة تطورا في التنظيمات البحثية ، فإلى جانب المؤسسات التنظيمية التي أوكلت لها مهمة متابعة سير الأبحاث و الإشراف على مراكز البحث الموزعة على كافة التراب الوطني مثل الهيئة الوطنية للبحث العلمي و المجلس الوطني للبحث جاء المرسوم رقم:82-45 المؤرخ في 23 يناير1982 يتضمن إنشاء "**مجلس أعلى للبحث العلمي والتقني**" يهتم بضبط الإتجاهات الكبرى للسياسة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي و التنمية التكنولوجية ، و تنسيق استخدامها و تقييم تنفيذها.ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية في مجال البحث العلمي صدر المرسوم رقم:82-46 المؤرخ في 23 يناير 1982، يتضمن إنشاء "**محافظة للطاقات الجديدة**. تكمن مهمتها في تطبيق السياسة الوطنية للبحث العلمي في ميدان الطاقات الجديدة و المتجددة. فبإنشاء هذه المحافظة تبنت الدولة سياسة جديدة كرست إدارة السلطات العمومية العليا في منح إستقلالية لتنمية قطاع البحث الحساس (الطاقة النووية ، الطاقات المتجددة) و التكفل به.

في سنة 1983 تم حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي، و تحويل أعمالها و اختصاصاتها .وذلك وفق المرسوم رقم: 83-733 المؤرخ في 1983/12/17 الذي نصت فيه المادة **(02)** "...بأن تؤول إلى الهيئات المعنية بهذا الغرض الأعمال و الحقوق و الإلتزامات ، و الهياكل و الوسائل و الأملاك التي كانت تحوزها أو تسيرها الهيئة الوطنية للبحث العلمي..."[1].

ثم جاء إنشاء هيكل إداري مركزي وفق المرسوم رقم:84-159 المؤرخ في 07 يوليو 1984 ، و المتضمن إنشاء "**محافظة للبحث العلمي و التقني**" مهمتها تتمثل في المساهمة في السياسة الوطنية للبحث العلمي و التقني ودعم الإستقلال التكنولوجي. وهي بذلك أول هيئة علمية تمكنت من تحديد عدد البرامج الوطنية ، تميزت بالأولوية في محاولة للتوفيق بين العرض و الطلب و تنظيم البحث سواء في مجال التشريع

[1] – دليلة خينش ، مرجع سابق ، ص 77.

القانوني أو إنشاء هياكل أخرى للبحث. فأصدرت نصوص خاصة بالباحثين من جهة ، والبحث العلمي من جهة أخرى . كما قامت بإنشاء مركزين علميين هما)**CREAD** و **(CRASC**)علاوة على إنشاء 51 وحدة[1] بحث تبنت في إطارها 400 مشروع بحث في مجالات مختلفة، و تم وضع برامج مختلفة في عشرين مجالا. كما قامت في إطار تنظيم البحث بتشكيل فرق مختلفة للتشاور و تنشيط الدراسات العليا الوطنية، و بإنشاء و تنشيط العديد من المخابر الجامعية.

و بظهور قانون الباحث تم حل محافظة الطاقات الجديدة و إنشاء "**المحافظة السامية للبحث العلمي**"، وفق المرسوم رقم:86-72 المؤرخ في 08 أبريل 1986، تتمثل مهمتها في تطبيق السياسة الوطنية للبحث من جهة ،و تطبيق السياسة الوطنية في مجال الطاقات البديلة من جهة أخرى. و ذلك في إطار توجهات الميثاق الوطني. و عموما ظل الإشراف على البحث العلمي و التقني يتم من قبل ثلاث قطاعات وهي :

1- وزارة التعليم العالي.

2- المحافظة السامية للبحث.

3- قطاعات النشاط الاجتماعي و الاقتصادي.

و لتشجيع عملية البحث العلمي في الجزائر ، أعيد تنظيم هذا الأخير في الجامعة سنة 1983 ، و ذلك بإنشاء مراكز البحث ، و كذا وحدات البحث العلمي و التقني، التي اعتبرت الخلية الأساسية التي تتفرع للبحث وتقوم على أساس برامج بحثية. يتم التشاور على برامج البحث في إطار لجان مختلطة تنشطها المحافظة السامية للبحث من أجل تشجيع البحث على الصعيد الداخلي.وفي سنة 1989 سجلت الإحصائيات 56 مركز بحث مختلفة التخصصات.

خلال الثمانينيات شهد قطاع البحث العلمي تطورا من حيث عدد مراكز البحث العلمي و فرق البحث على مستوى الجامعات خلال السنوات 1979-1983، فبينما كان العدد يصل إلى13 مركز بحث لسنة

[1]– دليلة خينش ، مرجع سابق ، ص ص 77-78

1979 ، ارتفع العدد إلى 22 مركز بحث سنة 1982. كما تطورت فرق البحث على مستوى الجامعات من 66 فرقة بحث سنة 1979 إلى 110 فرقة بحث سنة 1983.[1]

و حسب المعطيات الإحصائية لسنة 1983 وصل عدد الباحثين في مراكز البحث التابعة للهيئة إلى 707 باحث ، وتضم فرق البحث الجامعية التابعة دائما للهيئة ما يعادل 498 باحث ، ليكون مجموع الباحثين 1205 باحث .كما عملت الهيئة على تكوين الباحثين ليتراوح عددهم خلال سنوات 1975-1983 إلى 296 باحث في كافة التخصصات.

مع نهاية عقد الثمانينات تطور عدد الأطروحات في مختلف فروع العلوم ، و بلغت أكثر من 509 أطروحة تعالج موضوعات متعددة مرتبطة بمشكلات التنمية كما تطور عدد الباحثين من 500 باحث سنة 1983 إلى 1850 باحث سنة 1987 و إلى أكثر من 2000 باحث سنة 1990. و تبنت المحافظة السامية للبحث 440 مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700 باحث في الفترة من 1986-1989. ليكن ما يمكن قوله أنه طيلة عقد الثمانينات تأكد للسلطات العليا للبلاد أن التحكم في التنمية أصبح يستلزم التحكم في العلوم و التكنولوجيا. فمنذ سنة 1982 تم تغيير مجرى البحث العلمي من أجل تقريبه من الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية. لكن نظرا لغياب سبل كفيلة لتحقيق هذا الهدف انشغلت القطاعات الإقتصادية ببناء جهاز الإنتاج الإقتصادي بالتعاون التقني مع الأجانب، وظلت تنظيمات البحث العلمي تعاني مشاكل نتيجة سوء التسيير ما أدى إلى حل هياكل مركزية و تنظيمات بحثية ،و إنشاء أخرى على حسابها في فترات زمنية قصيرة. حتى أن بعض التنظيمات البحثية التي تتميز بصبغة استشارية همشت أدوارها بفعل التخطيط المركزي. وظلت الأبحاث تنحصر في البحوث الأكاديمية التي تتم داخل المؤسسات الجامعية. كما تميزت توصيات لجان البحث و المخططات الوطنية للبحث بالعموميات بحيث يصعب تحقيقها في أرض الواقع[2].

[1]– دليلة خينش ، مرجع سابق ، صص 78-79.

[2]– دليلة خينش ، مرجع سابق ، صص 79- 80.

4- مرحلة التسعينيات:

في سنة 1990 أي بعد 04 سنوات من إنشائها لم يعد بمقدور المحافظة السامية للبحث أن تستمر كملحقة و ذلك للأهمية التي اكتسبتها الجامعة و التعليم العالي و البحث، وخاصة الدور الذي كان على الجامعة أن تقوم به في عالم متجدد. و بذلك تحولت المحافظة السامية إلى وزارة منتدبة للبحث و التكنولوجيا و البيئة (ما يبرز الإهتمام المستجد بالبحث العلمي)و التي دامت مدة سنتين ثم أسندت مهام هذه الوزارة سنة 1992 إلى وزارة التعليم العالي في شكل كتابة الدولة للبحث ، حيث اتخذ قرارين كان لهما عميق الأثر على البحث العلمي حاليا و هما :

1- إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي و التقني.

2- إنشاء لجان بين القطاعات مهمتها ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي ولقد بقيت هذه الكتابة أقل من عام لتحل سنة 1993.

و قد تميزت هذه المرحلة بحل كتابة الدولة للبحث سنة 1993 حيث تكفلت وزارة التعليم العالي مباشرة بالبحث العلمي لتصبح وزارة التعليم العالي و البحث العالي لمدة 06 سنوات.

وخلال الفترة الممتدة بين 1990-1996 وصل عدد الرسائل و مشاريع البحث في ميدان العلوم الاجتماعية إلى 1429 مشروع، وقد أعتبر هذا الرقم تطورا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة و التي توزعت كالأتي:

جدول رقم (02) :توزيع مشاريع البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية بين (1990-1996).[1]

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
عدد المشاريع	105	89	159	213	215	198	450

المصدر : س.كريم و بلمير1996،ص31.

مع التحولات العالمية الكبرى خاصة في المجال المعرفي و المعلومات ، و التطورات الكبرى الحاصلة و التي

[1]-ابتسام مشحوق ،مرجع سابق ، ص ص 109- 110.

كانت ناتجا لتطور البحث العلمي عالميا ، اقتضت الضرورة الاهتمام الأكثر بالبحث العلمي ،و استطاعت الجزائر أن تنشئ عشرات المراكز البحثية ، كما تميزت هذه المرحلة بسياسة و إستراتيجية جديدتين تشكلان إطارا للعديد من الإجراءات.[1]

المطلب الثاني : القانون– برنامج 98–11 حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي

خلال الفترة التي سبقت 1998 ، أهدرت منظومة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في الجزائر للضعف وعدم الاستقرار، إذ لم تخصص لها سوى 0,28 % من الناتج الوطني الخام، و الأمر الذي نتج عنه العديد من السلبيات منها :

1– قلة الإنتاج العلمي من منشورات و مجلات و دراسات علمية.

2– قلة براءات الاختراع المسجلة من طرف الباحثين لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية .

3– ضعف النماذج المبتكرة في مراكز البحث و التطوير.

يمكن إعتبار الفترة الممتدة من 1998–2001 لسياسة البحث العلمي في الجزائر بمثابة انطلاقة فعلية لربط علاقة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالتنمية الشاملة للبلاد ، و ذلك على نطاق أوسع شمل كافة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية[2].

وعلى هذا الأساس ، اعتمدت الجهات الوصية تشريعا جديدا ، يتعلق بالقانون و البرنامج الخاص بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي الممتد من الفترة 1998 إلى 2002 ، و تنص المادة الأولى منه : يحدد هذا القانون و البرنامج المبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، و كذا التدابير و الطرق و

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ، ص 110

[2]- دليلة خينش ، مرجع سابق ، ص 82.

الوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف و البرامج المسطرة للفترة الخماسية 1998 -2002.[1]

و يهدف هذا القانون أساســـا إلى:

1- تدعيم القواعد العلمية و التكنولوجية بالبلاد.

2- تحديد و توفير الوسائل الضرورية للبحث و التطوير.

3- العمل على تثمين نتائج البحث.

4- دعم و تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث و التطوير.

ولقد جاءت المادة الثالثة من هذا القانون لتؤكد أن هدف البحث و التطوير يكمن في تحقيق التنمية الإقتصادية ،الإجتماعية الثقافية، و التكنولوجية للبلاد، وذلك عن طريق وضع خمسة و عشرون (25) برنامجا للبحث و التطوير ينقسم كل برنامج إلى ميادين و كل ميدان إلى محاور و كل محور إلى مواضيع وكل موضوع إلى مشاريع بحث، و تقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع بحث فرقة بحث أو أكثر[2].

و تصنف هذه البرامج كما يلي:

1- برامج وطنية للبحث ما بين القطاعات:

و تخص الزراعة ، التغذية، الموارد المائية ، البيئة، التنقيب و استغلال و تثمين الموارد الأولية ، و تقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء و التعمير،التهيئة العمرانية ،الصحة و النقل ، التربية و التكوين، اللغة، الثقافة و الاتصال، الاقتصاد و التاريخ و القانون و العدالة ، المجتمع و السكان.

2-برامج وطنية للبحث المتخصص:و تتعلق بالميادين التالية : الطاقة ، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة و تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية و الفضائية و تطبيقاتها ، الاتصالات اللاسلكية، المحروقات ، التكنولوجيات الحيوية[2].

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون 98-11 ،مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 أوت 1998 ، يتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ،(الجريدة الرسمية)، العدد 63 ،الصادرة بتاريخ24 أوت 1998ص 03 .

[2]-دليلة خينش ، مرجع سابق ، ص 82 .

[2]- محمد صادق ،البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي.مدينة نصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر ، ط1 ،2014، ص79 .

-**الإجراءات المتخذة لتجسيد الأهداف المحددة في القانون البرنامج** :من بين الإجراءات المتخذة و التي تم وضعها حيز التطبيق:

1- الأداة التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية : إذ تم إصدار عدة مراسيم تنفيذية نذكر أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 137/98 المؤرخ في 03 مايو 1998 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي و تنظيمها و سيرها. و تتمثل مهامها حسب المادة الرابع (04) في إطار الاتصال مع الهياكل و الهيئات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية التكنولوجية ، لاسيما عن طريق تحويل نتائج البحث وتثمينها[2].

- المرسوم التنفيذي رقم 243/99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 و المحدد لتنظيم اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

- المرسوم التنفيذي رقم 244/99 المؤرخ في 31أكتوبر1999 المحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث و تنظيمها و سيرها.

- المرسوم التنفيذي رقم 257/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء و تنظيم و سير وحدات البحث العلمي.

- المرسوم التنفيذي رقم 258/99 المؤرخ في 16 نوفمبر 1999 المتضمن كيفيات إنشاء و تنظيم و تسيير المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي.

و لقد ساهمت هذه المراسيم فيما يلي:

1- إعادة تنظيم كل وحدات و مخابر البحث وفقا للنصوص المشار إليها سابقا وعددها:

- 48 مؤسسة بحث تابعة للقطاعات الاقتصادية.
- 52 مؤسسة بحث تابعة لقطاع التعليم و التكوين العالي.
- 457 مخبرا تابعا لقطاع التعليم العالي.

2- إنشاء اللجان القطاعية الدائمة للبحث على مستوى الوزارات المعنية بالبحث ،وعددها (14) لجنة.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي 98-137 ،مؤرخ في 03 ماي 1998 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي و تنظيمها و سيرها ،(الجريدة الرسمية)، العدد 28 ،الصادرة بتاريخ24 أوت 1998ص ص08-10 .

3- إنشاء اللجان القطاعية المشتركة للبحث و عددها ثمانية (08) لجان و هي الصحة، الزراعة ، الموارد المائية ، المواد الأولية و الطاقة، التكنولوجيا و العلوم الأساسية ،البناء و التعمير ، القانون و الاقتصاد و التربية و الثقافة.

كما لا يفوتنا الذكر أنه في سنة 2000 قررت الجهات الوصية إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي إذ أسندت لها بعض المهام منها:

- إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفقا لأهداف و أحكام القانون 98-11.

- دراسة و اقتراح و تنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسيير الاستعمال الامثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

- إعداد ميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و توزيع التمويلات

- ترقية و تثمين نتائج البحث .

2- الأداة المالية (التمويل) : من أجل تحقيق الأهداف المحددة نصت المادة 21 من قانون البرنامج على رفع حصة الإنتاج الوطني الخام من 0,2% سنة 1997 إلى 01% خلال الفترة الممتدة من 2002/1998 ما يلاحظ أيضا أن[1]

الإعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2000 حيث قدرت بـ 34 مليار دينار جزائري و سحمت بتمويل ما يلي:

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصيغة القطاعية و المشتركة بين القطاعات.

- هيئات ومؤسسات البحث و التطوير قصد تشجيعها على الإنتاج[2].

ويتعن رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة البحث إلى حدود 1%من الناتج القومي الخاص قصد:

-تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المختصة.

[1]- محمد صادق ،المرجع نفسه ، ص 80.

2- محمد صادق ،المرجع نفسه ، ص 80.

– وضع آليات مالية لتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير.

– التكفل الفعلي بالموارد البشرية عن طريق تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.

– تمويل المشاريع المتبقية التي تحتوي عليها البرامج الوطنية للبحث.

– إنشاء هياكل جهوية لاحتضان وتسيير التجهيزات العلمية الكبرى الممكن استعمالها جماعيا من طرف مختلف مؤسسات البحث.

– اتخاذ الإجراءات التحفيزية ذات الطابع المادي والمعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي وجلب حاملي الشهادات إلى مهنة البحث.

– المساعدة المالية والمعنوية للباحثين وللأساتذة الباحثين من أجل نشر نتائج بحوثهم.[2]

3– الأداة البشرية :

إن سياسة تنمية الموارد البشرية ترمي إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية لاسيما بواسطة:

– إعداد دليل وطني للعاملين في حقل البحث العلمي و التطوير .

– رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث عن طريق وضع آليات جديدة محفزة لجلب أكبر عدد ممكن من الكفاءات.

– الاستعانة بالكوادر البشرية الكفاءة الجزائرية العاملة بالخارج.

– وضع الترتيبات الملائمة قصد السماح للباحثين بالتنقل بين مؤسسات التعليم العالي و هيئات البحث الأخرى.

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن القوى البشرية العاملة في حقل البحث العلمي خلال سنة 1998 قدرت بـ 3257 باحثا أي 116 باحث لكل مليون نسمة ، في حين إرتفعت إلى حوالي 8000 باحث خلال سنة 2000 لتصل إلى ما يقارب 11500 باحث في نهاية سنة 2002.[1]

[2]– الجودي صاطوري ،"البحث العلمي في الجزائر" :الواقع والتحديات" .

[1]- محمد صادق ،مرجع سابق، ص ص 80-81.

المطلب الثالث : نتائج القانون- برنامج 98 -11

تطلب القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إصدار و تطبيق خمسة مراسيم تنفيذية متعلقة بتنظيم و سير اللجان القطاعية و المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي ، ووحدات البحث العلمي و مخابر البحث العلمي مدونات النفقات المخصصة للبحث العلمي و الموضوعة تحت المراقبة البعدية .إن تجسيد هذا القانون سمح بتحقيق نتائج هامة، سواء على المستوى الكمي أو النوعي و يعود ذلك إلى توفير شروط بحث علمي أفضل كالتجهيزات و التوثيق وإمكانيات التنقل والسفر بالنسبة للباحثين و غيرها من تحسين في الظروف، كما أن منحة البحث العلمي قدتم زيادتها بقدر معتبر مقارنة بما كانت عليه في السابق.وبالتالي أصبح التحفيز على البحث حقيقة ملموسة كان لها انعكاساتها و التي من بينها ما يلي :

1- تم بالفعل إعداد وتطبيق سبعة و عشرون (27) برنامج بحث علمي وطني من بين الثلاثين (30) مخططا قد تم تحقيقه بنسبة 90% وهي نسبة إنجاز مرتفعة جدا.

2- تنصيب واحد و عشرون (21) لجنة قطاعية وذلك من بين سبع وعشرين (27) دائرة وزارية كانت معنية حسب البرنامج الخماسي.

3- تم إعتماد ستمائة و تسعة و ثلاثين (639) مخبر بحث علمي إلى غاية تاريخ ماي 2007 ، أي تاريخ إصدار التقرير العام المتضمن التعديلات و التتميمات الخاصة بالقانون 98 -11 .

4- إضفاء طابع المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي على ستة عشر (16) مركز بحث

5- تم إنشاء وحدتي بحث (02) .[1]

6- تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و هي بكل تأكيد ذات أهمية بالغة، خاصة في ظل القانون – برنامج ، إذ أن تقييم أنشطة البحث العلمي تقييما دقيقا يعتبر من أهم الشروط الواجب توفرها لممارسة الرقابة البعدية، أي مدى تحقيق الأهداف.

[1]- دليلة خينش ، مرجع سابق ، ص 84 .

7- إنشاء فرع واحد(01) ذو طابع اقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي.

8- تنصيب المجالس العلمية و مجالس الإدارة لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي، تضطلع بدور هام جدا فيما يخص الموافقة على مشاريع البحث العلمي التي يتم إقتراحها من قبل الباحثين أنفسهم على هيئة المداولة.

9- بفضل تعبئة الموارد البشرية ، و التجهيزات و التسهيلات المتعلقة بها تم إشراك إثني عشر ألف (12000) أستاذ جامعي باحث، و ألف و خمسمائة (1500) باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون 98-11 و المقدر بستة عشر ألف (16000). صحيح أن هذا العدد مقارنة بما هو في بلدان أخرى مثل البلدان الرأسمالية المتقدمة غير كبير ، لكن يمكن القول أن القانون 98-11 أسهم في تعبئة الموارد البشرية .

10- تم إنجاز هياكل قاعدية هامة مثل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و تكنولوجيا الفضاء، و البيوتكنولوجي، و الطاقات المتجددة و الصحة و الزراعة و التغذية و المجتمع و السكان. كذلك تم إنجاز هياكل معتبرة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية .أما التمويل فقد تحسن و ازدادت الإعتمادات المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي زيادة ملحوظة.[1]

لقد نص القانون رقم 98 – 11 في المادة (21) على أنه: " من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي المحدد للفترة الخماسية (1998-2002) ترتفع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من 0,2% سنة 1997 إلى 01% في سنة 2000".

و أكد وزير التعليم العالي و البحث العلمي " رشيد حراوبية " .. أن قدرات التمويل لمؤسسات البحث العلمي لم تبلغ المستوى المقدر بـ 01 % من الناتج الداخلي الخام، إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق نتائج هامة قياسا بما كان عليه الوضع قبل سنة 1998 ، و ذلك بإعتماد برمجة وطنية في مجال البحث العلمي..." و خلال الندوة الوطنية الخاصة بمناقشة قانون البحث العلمي و التطوير التكنولوجي أكد "...أن هذه البرمجة سمحت

[1]- دليلة خينش ،المرجع نفسه ، صص84 - 85 .

بإعداد و تطبيق (27) برنامجا وطنيا للبحث من ضمن (30) بحثا مسجلا ، و إنشاء (21) لجنة قطاعية تابعة لـ27 وزارة معنية بالبحث .و اعتماد (597) بحث علمي على مستوى مؤسسات التعليم العالي و إشراك (12) ألف أستاذ و باحث و 1500 باحث دائم لعملية البحث...".

و فيما يخص الانجازات العلمية خلال هذه الفترة فقد قدر وزير التعليم العالي و البحث العلمي " رشيد حراوبية " "...أن البرنامج الوطني للبحث العلمي تمكن خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و 2007 من تنفيذ 27 مشروع بحث من ضمن 30 تم اعتمادها، و منح ما لا يقل عن 15 ألف شهادة ماجستير و حوالي خمسة آلاف شهادة دكتوراه، إضافة على نشر ما يفوق خمسة آلاف بحث[1].

[1]- دليلة خينش ، المرجع نفسه ،صص85- 86.

المبحث الثاني : مؤسسات البحث العلمي في الجزائر

المطلب الأول : مراكـــز ووحـــدات البحث العلمي

1- مراكـز البحـث

أصبح من المسلم به عالميا الدور الفاعل و الأثر الكبير لمراكز البحث العلمية في التطوير و الابتكار و الدفع بعجلة الإنتاج العلمي لمراحل متقدمة، حيث أصبحت هذه المراكز أداة لإنجاز العديد من المشاريع الإستراتيجية، ونظرا لأهمية هذه المراكز فقد بادرت الجزائر منذ سنة 1988 في إنشاء مراكز بحثية تتماشى و الأهداف التنموية المحددة ، حيث بلغ عدد المراكز البحثية سنة 2000 (10) مراكز يتمركز جلها في الجزائر العاصمة و هي:

جدول رقم(03) توزيع المراكز البحثية في الجزائر سنة 2000.

المؤسسة	اسم المركز
جامعة الجزائر	مركز تطوير الطاقات المتجددة
جامعة الجزائر	مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني
جامعة الجزائر	مركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة
جامعة الجزائر	مركز البحث و التقني في التلحيم و المراقبة
جامعة الجزائر	مركز البحث في التحليل الفيزيو – كيمياء
جامعة الجزائر	مركز البحث العلمي و التقني في تطوير اللغة العربية
جامعة الجزائر	مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير
جامعة الجزائر	مركز البحث في الانتربولوجيا الاجتماعية و الثقافية
جامعة الجزائر	مركز البحث العلمي و التقني في المناطق الجافة
جامعة الجزائر	مركز البحث في البيوتكنولوجي

المصدر : مجلة الأبحاث الاقتصادية ،ص31، 2009.

الملاحظ أن جل هذه المراكز البحثية كانت متمركزة في الجزائر العاصمة ما يطرح إشكالية الانضمام لهذه المخابر خاصة بالنسبة لأساتذة الوسط و الجنوب[1].

[1]- ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 133.

كما دعمت هيكلة وبناء مراكز بحثية جديدة وفق الأولويات المحددة خدمة للبرامج الوطنية للتنمية و التي تمثل أولويات كبرى للسياسة الوطنية للبحث و التنمية، وتمثلت هذه المراكز في :

1- مركز العلوم الاجتماعية و الإنسانية قصد تشجيع المبادرات التي تهدف إلى إظهار الحقيقة الجزائرية في كل أبعادها الاجتماعية و الثقافية.

2- مركز للتنمية المستدامة والبيئة لترقية نظرة شاملة حول المشاكل المتعلقة بالبيئة داخل المجتمع.

3- مركز وطني للمواد الجزئية و التكنولوجيا الجزئية لاسيما وأن بحوزة الجامعة الجزائرية تقاليد عريقة في مجال علوم المادة.

4- مركز بحث بسطيف للموارد و الآليات الالكترونية الدقيقة و الجزئية

5- مركز (محطة) تجريبية خاصة بالتصحر و انتشار الرمال.

كما تطور إنشاء المراكز البحثية ، فخلال سنة 2009 تم تسجيل إنجاز 19 مركز بحث جديد على المستوى الوطني ، بتخصصات مختلفة و موزعة على المؤسسات الجامعية التالية[1] :

[1]– ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 134.

جدول رقم(04): توزيع مراكز البحث المنشأة سنة 2009 على المؤسسات الجامعية.

المؤسســـات الجامعيـــة	مراكـــز البحـــث
جامعة وهران	المركز الوطني في الكيمياء و الحضراء
جامعة وهران	المركز الوطني للأخطار
جامعة باتنة	مركز الابتكار و التحويل التكنولوجي
جامعة باتنة	الرصد الوطني لعلم الفلك
جامعة تلمسان	مركز للعلوم و الهندسة
جامعة بجاية	المركز الوطني للبحوث في مجال تكنولوجيا الأغذية الزراعية
جامعة بجاية	مركز الابتكار و نقل التكنولوجيا
جامعة عنابة	المركز الوطني للبيئة و التنمية المستدامة
جامعة عنابة	المركز الوطني للبحوث في مجال الموارد و المعادن
جامعة سيدي بلعباس	المركز الجهوي للأجهزة الالكترونية
جامعة سيدي بلعباس	مركز الحزئبة الفائقة و النمذجة
جامعة بجاية	المركز الحيوي للبحث في هندسة الأحياء
جامعة معسكر	المركز الوطني للبحوث الزراعية
جامعة مستغانم	المركز الوطني للحفاظ على السلالات
جامعة بومرداس	المركز الوطني للبحوث في مجال النانوية والتكنولوجيا النانوية
جامعة الجزائر	المركز الوطني للبحوث في مجال البيلوجيا الجزئية
المدرسة العليا للأساتذة بالقبة	المركز الوطني للبحوث في مجال الرياضيات
وحدة تنمية السيليسيومUDTS	مركز البحوث التكنولوجيا السيلسيوم
مركزالبحث لتنمية الطاقات المتجددة CDER	مركز لتنمية الطاقات المتجددة

المصدر: المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التقني، 2010، RSDT /MERS الجزائر.

2- وحدات البحث

تعتبر وحدات البحث واحدة من الهيئات المكلفة بتنفيذ و ترقية نشاطات البحث العلمي، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 99-257 بتاريخ 1999/11/16 المتضمن كيفيات إنشاء الوحدات و تنظيمها و سيرها ، بحيث تنشأ وحدات البحث إما:

- في مؤسسات التعليم و التكوين العالي.[1]

[1]- ابتسام مشحوق ، المرجع نفسه ، صص 135- 136 .

– كما تنشأ وحدات البحث ذات الصيغة القطاعية لانجاز نشاطات البحث في ميدانأو عدة ميادين بحيث تستجيب للاحتياجات الخاصة بمؤسسة الإلحاق.

و تضطلع بتنفيذ نشاطات البحث المحددة في ميدان بحث أو أكثر تخص (ترتبط) بها مؤسسة الإلحاق.و تتكون وحدة البحث العلمي على الأقل من قسمي بحث كل قسم يضم (04) فرق بحث على الأقل.

1– فرقة البحث : تعد الهيكل القاعدي المكلف بتنفيذ مشروع أو أكثر يدخل في إطار موضوع بحث، وتتشكل فرقة البحث من (03) باحثين على الأقل.

2– قسم البحث : يكلف قسم البحث بتنفيذ مشاريع البحث التي تدخل في إطار محور بحث أو أكثر تضطلع بها المؤسسة، و يتكون قسم البحث من (04) فرق بحث على الأقل يتولى إدارتها مدير قسم البحث الذي تعينه السلطة الوصية بناءا على اقتراح مدير المؤسسة.

أ/ **شروط إنشاء وحدة البحث** : هناك عدة شروط تحدد إنشاء وحدات البحث العلمي.

1– أهمية النشاطات بالنسبة لاحتياجات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية للبلاد.

2– حجم و ديمومة البرنامج العلمي.

3– أثر النتائج المتوقعة على تطوير المعارف العلمية و التكنولوجية و كذا على الإنتاج و تحسين السلع و الخدمات.

4– نوعية وحجم الطاقات العلمية و التقنية المتوفرة.

5– الوسائل المادية و المالية المتوفرة والواجب اقتناؤها.

هذا و يضم قرار إنشاء الوحدات : التنظيم الداخلي و كيفيات سير هيئاتها.[1]

ب/ مهام وحـــــدة البحث:

تكلف وحدة البحث قصد إنجاز أعمال البحث،في إطار برنامج البحث العلمي و التطوير التكنولوجي على الخصوص بما يلي:

[1]- – ابتسام مشحوق ، المرجع نفسه ، ص ص 136– 137.

1- المساهمة في تحصيل معارف علمية و تكنولوجية جديدة و التحكم فيها.

2- تنفيذ جميع أشغال الدراسات والبحث ذات الصلة بميدان نشاطها المحدد في قرار الإنشاء.

3- تحسين وتطوير تقنيات و وسائل الإنتاج و المواد و الأموال و الخدمات وضمتن توزيعها.

4- ترقية إنتاج البحث العلمي و تثمين نشره.

5- المساهمة في التكوين بواسطة البحث ومن أجله.

6- المساهمة في إعداد برامج وطنية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ذات العلاقة بميدان نشاطها.[1]

المرجع الجريدة الرسمية العدد82 99-256

كما نصت المادة 15 من المرسوم 99-256 على تولي مدير وحدة البحث تقديم برامجه و حصيلة نشاطه لأجهزة التقييم التابعة لمؤسسة الإلحاق لفحصها.

كما تدعم قطاع البحث سنة 2009 بإنجاز (03) وحدات بحث لدعم التشخيص الطبي بالمستشفيات الجامعية URSAD موزعة على ثلاثة ولايات هي : الجزائر، وهران ، قسنطينة[2].

ج/مصادر تمويل وحدة البحث: نصت المادة 22 على أن موارد وحدة البحث تأتي من:

- مساهمة الصندوق الوطني للبحث.
- اعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الإلحاق.
- إعانات الهيئات الوطنية المحتملة.
- مداخيل عقود البحث و النشاطات و تقديم الخدمات.
- البراءات و المنشورات.
- التعاون الدولي.
- الهبات و الوصايا.

[1]- الجريدة الرسمية ، العدد82 ص 99-256 .

[2]- ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 137.

– موارد أخرى مرتبطة بنشاطاتها

المطلب الثاني : مشاريع البحث

لقد عرفت سياسة تطوير البحث العلمي في الجزائر ومن لأجل تنشيط و تفعيل محيط البحث العلمي من جهة و إشراك القطاع الاقتصادي و الاجتماعي في تبني البحث العلمي وتفعيله في الميدان إلى ظهور صيغة مستحدثة تمكن الباحثين من إجراء بحوثهم و دراساتهم بما يتوافق مع متطلبات القطاعين الاقتصادي و الاجتماعي و أهداف البرامج الوطنية المحددة، وهي عبارة عن مشاريع بحث في إطار البرامج الوطنية المحددة يسهر على تنفيذها فريق بحث ينتمي إلى هيئة بحثية قائمة(مخبر، وحدة، مركز بحث)، مع شرط مهم وهو ضرورة وجود الشريك الاجتماعي أو الاقتصادي بهدف ضمان تحويل نتائج البحث و تثمين نتائجه عمليا في القطاع الاقتصادي أو الاجتماعي ، و يعد الإنطلاق الفعلي للبرامج الوطنية للبحث (R.N.R) أولوية كبرى للمديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي حيث عملت على تطوير مضمون البرامج من خلال إشراك 200 خبير في مختلف المجالات لتحديد المواضيع و المحاور التي تستجيب لاحتياجات التنمية الوطنية ، و تمثلت عناوين هذه البرامج في[1]:

– الصحة	– التربية والتكوين	– تطوير المناطق الجافة و شبه الجافة و الجبلية
– النقل	– الشباب والرياضة	– اللغة العربية و اللسانيات
– الاقتصاد	– الثقافة و الحضارة	– اللغة و الثقافة الأمازيغية
– الترجمة	– السكان و المجتمع	– تكنولوجيا الإعلام و الاتصال
– الاتصال	– التهيئة العمرانية	– التكنولوجيا الصناعية
– المحروقات	– القانون و العدالة	– العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية
– التنمية المستدامة	– الطاقات المتجددة	– التاريخ وما قبل التاريخ
– البيئة	– التقنيات النووية	– تاريخ المقاومة الشعبية و الحركة الوطنية

[1]– ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 138- 139.

– اللسانيات – الأشغال العمومية – التغذية و الغابات و المساحات الطبيعية

شروط إنشاء مشاريع P.N.R: في إطار القيام بمشاريع البرامج الوطنية للبحث يشترط ما يلي:

1– يتكفل بمشروع في إطار P.N.R فرقة بحث.

يجب أن تتكون فرقة البحث من ثلاثة باحثين على الأقل أو ستة على الأكثر بمن فيهم موظفو الدعم ، ينتمون إلى قطاعين مختلفين.

2– يشترط على كل فريق بحث أن ينتمي إلى هيئة بحث قائمة (مخبر، وحدة بحث أو مركز بحث).

3– يقود فرقة البحث رئيس المشروع شريطة أن يكون حائزا على درجة ماجستير على الأقل، وأن يكون له خبرة مشهودة في مجال البحث.

4– يشترط الشراكة مع متعاملين من القطاع الاجتماعي أو الاقتصادي مع تعهدهم بإظهار مشاركتهم في إجراء البحث و تطبيقه إذ أن الأساس من P.N.R هو ضمان تحويل نتائج البحث و الوصول إلى التثمين الإبداعي للثروات الجديدة و التطبيق الميداني.

وفي سبيل تطوير التعاون الدائم وتعزيز الشركات الموضوعاتية القائمة فإنه يمكن إشراك الباحثين الجزائريين المقيمين بالخارج.هذاو تشترط إنشاء مشاريع P.N.R أهميته و مساهمته العملية و التي تتمثل في[1]:

– **آثار ونتائج المشروع** : يجب أن يكون للمشروع آثاره و نتائجه العلمية المتوقعة من الناحية العلمية و المعرفية في الجوانب التالي:

– **التكوين:** تثمين التكوين عن طريق البحث خاصة لدى طلبة الدكتوراه.

– **التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد** : الوصول إلى تحقيق فوائد مباشرة على القطاع الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك الطابع البيداغوجي في التكوين الجامعي أو المجال الاقتصادي و خلق فرص توظيف و المساهمة في التنمية ، هذا مع مراعاة تحقيق الأهداف المحددة للبرامج الوطنية للبحث.

[1]– ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 139- 140.

هذا وقد شرع بالعمل بالبرامج الوطنية للبحث مع الدخول الجامعي لسنة 2010-2011 حيث قدر عدد المشاريع المقترحة لسنة 2010 (4023) مشروع بحث و بعد تقييمها من قبل تم قبول واعتماد (2577) مشروع تم قبولهم و تسجيلهم حسب السيد " حراوبية" وزير التعليم العالي و البحث العلمي الذي أشار إلى أن الفرصة الآن بيد المسيرين و الباحثين.

المطلب الثالث : مخابـــر البحـــث

تعريف مخبر البحث العلمي:

تعتبر مخابر البحث العلمي أحد هياكل البحث المستحدثة من أجل القيام بعملية البحث العلمي ، و هو مؤسسة رسمية لها مجموعة من الأهداف ترتكز أساسا على تقديم خدمات معرفية و علمية للمجتمع و يشرف عليها باحثون ،و يتكون مخبر البحث العلمي من ثلاث مصادر:

1- المصدر البشري: و يتجسد من خلال مدير المخبر و فرق البحث التي تشكله.

2- المصدر المادي: و تمثل جملة الفضاءات المادية من مكاتب و ورشات إضافة إلى التجهيزات و الوسائل التي يضعها المخبر[1].

3- المصدر المعنوي: و تتمثل في الصيغة القانونية التي تطبع هذه التجمعات للباحثين و الفرق ، من خلال الاعتماد الذي تمنحه الهيئة الوصية لتأسيس و اعتماد المخبر.ومنذ صدور القانون التوجيهي للبحث 98-11 وما تبعه من مراسيم تنفيذية بدأت حركية إنشاء المخابر عبر المؤسسات الجامعية تتطور عن طريق اعتماد العديد من المخابر البحثية عبر مختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن .

و قد تجسدت سياسة الدولة لإنعاش و تطوير قطاع البحث العلمي من خلال إصدار المراسيم التنفيذية 99-244 و التي حددت قواعد إنشاء مخابر البحث و الشروط التنظيمية لعملها و تسييرها.

بحيث تم انطلاقا من سنة 2000 اعتماد و إنشاء مخابر البحث العلمي بمختلف المؤسسات الجامعية عبر الوطن ، و التي غطت مختلف التخصصات والميادين العلمية و بهذا أصبحت هذه المخابر بمثابة الوحدة

[1]- ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، صص 140-141.

القاعدية للبحث العلمي الجامعي، و التي قربت محيط البحث من الأساتذة الجامعيين ما شجع في انضمام أعداد متزايدة من الأساتذة الجامعيين في مجال البحث بهذه المخابر.

و بهذا تطور عدد المخابر المنشأة بالجامعة عبر مراحل حيث تم سنة 2000 اعتماد (301) مخبر ليتزايد العدد سنة 2003 إلى 542 مخبر ليبلغ سنة 2009 ،(680) مخبر بحث علمي، و ارتفع عددها مع نهاية سنة 2010 إلى (804) مخبر موزعة على الجامعات الوطنية[1].

جدول رقم(05): تطور هياكل البحث المنشأة بين سنتي 1990 و 2007 .

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2006	2007
عدد المخابر	/	/	/	301	616	643	665
عدد المراكز	/	/	05	10	10	10	11
عدد الوحدات	/	/	03	03	05	06	06
المجموع	/	/	08	114	631	659	682

المصدر : مجلة البحث الاقتصادي العدد 12 جوان 2009، ص 54 .

[1]– ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص ص141 -142.

ملخص الفصل

شهدت سياسة البحث العلمي في الجزائر تطورا ملحوظا بعد تعثر كان واضحا في العقدين الأولين للإستقلال، و حاولت الجزائر في منتصف الثمانينيات أن تخلق نقطة الانعطاف من خلال محاولة ربط البحث العلمي بقضايا التنمية ، وعموما تميزت الثلاثون سنة من الاستقلال بإنشاء مؤسسات بحثية ثم إلغائها بعد فترة زمنية قصيرة ، لتحل محلها مؤسسات تنظيمية أخرى عبر أدوات تشريعية شملت ما يسمى بالقانون – برنامج 98-11 و التي تعتبر مرحلة محورية من قبل الدولة للتكفل بالبحث العلمي من خلال ضبط مجموعة برامج وطنية تشمل العديد من القطاعات.

الفصل الثالث:

تقييم سياسة البحث العلمي

و التحديات و متطلبات النهوض

فـــي الجزائـــر

سوف نحاول في هذا الفصل التطرق في المبحث الأول إلى مجموعة المؤشرات الدولية التي تقاس بها مدى التقدم الحاصل في مجال البحث العلمي و تتمثل هذه المؤشرات في مستوى الإنفاق ، الإنتاج العلمي ، عدد الباحثين و براءات الاختراع ، كما سنشير إلى هذه المؤشرات على المستوى الوطني بالجزائر .

أما فيما يخص المبحث الثاني فسوف نتناول فيه أهم المعوقات و التحديات التي يواجهها قطاع البحث العلمي في الجزائر ، كما سنشير إلى أهم المتطلبات الواجب توفيرها للنهوض بهذا القطاع .

المبحث الأول: مؤشرات قياس البحث العلمي

المطلبالأول : المؤشرات الدولية قياس البحث العلمي

قبل التطرق لمؤشرات البحث العلمي ،يجدر بنا الإحاطة بمفهوم المؤشر و التعرف على ماهيته لفهم استخدامه.

1- مفهوم المؤشر :

لغة : يعرف معجم إكسفورد المؤشر بأنه" الذي يشير أو يلفت النظر إلى شيء ما بدقة معينة".

اصطلاحا:"المؤشر هو الذي يقدم الدليل و البينة على أن الشرط الموجود أو النواتج المتفق عليها أنجزت أو لم تنجز".

و يعرفه"**مراد صالح**" بأنه" شيء ما يشير إلى حالة الموقف الذي نختبره أو نتفحصه، و ليس من الضروري أن يقوم بذلك بدرجة عالية و لكنه يشير إلى الحالة العامة للشيء الذي نختبره أو نفحصه"

كما يعرفه بأنه " المعالم القابلة للقياس و التي تقدم في انفرادها أو اتحادها دليلا علميا و إداريا مفيدا حول وجود الظاهرة المدروسة."

و يعرفه الباحث "**أشرف السعيد**" بأنه " ما يشير إلى المعلومات و البيانات التي تحدد الحالة الإجمالية للشيء الذي نختبره بدرجة معينة من الدقة."

2- المؤشرات الدولية :

لقد اعتمد المجتمع الدولي في تقييمه للبحث العلمي على جملة من المؤشرات المختارة و التي يمكن الإعتماد عليها كمعيار لتقييم الوضع العام للبحث و التطوير حيث اقترحت منظمة اليونسكو جملة من المؤشرات الخاصة بالبحث العلمي وهي[1]:

1- نسب الإنفاق على البحث من الناتج المحلي الخام.

2- مشروعات الأبحاث المنجزة والمستقبلية.

[1]- ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص 48.

3- النشر العلمي و التنوع في المجالات البحثية.

4- أعداد المشتغلين بالبحث العلمي.

5- براءات الاختراع.

6- تعلم نقل المعرفة عن طريق الدورات و التدريبات.

2-1 الإنفاق على البحث العلمي:

يعد الإنفاق على البحث العلمي مؤشرا هاما من مؤشرات الاهتمام بالبحث العلمي وأدى تطور و تقدم البحث العلمي، و يعتبر أيضا شرطا أساسيا، و عاملا مهما لضمان تطور و نهضة البحث العلمي، إذ أن الإنفاق على البحث العلمي يعد استثمارا ذا قيمة. فحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 و اللجنة الأوروبية 2000 فإن البحث العلمي يسهم بين 25% و 45% من النمو؛ وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة في مؤتمرها عام 1980 مؤشرات لقياس الإنفاق على البحث العلمي ، قدرته بـ 1% بالنسبة للدول النامية و الذي يعد كمدخل يساعدها على النهوض و تطوير البحث العلمي .

إلا أن هذه الدول ومن ضمنها الجزائر لم تتمكن من بلوغ هذه النسبة بالرغم من الإرادة المعلقة لبلوغ مستوى 1% من الناتج الداخلي خلال سنة 2000 ، إلا أنه إلى يومنا هذا و لأسباب مختلفة بقيت مستويات الإنفاق بعيدة عن الأهداف المسطرة[1].

2-2 الإنتاج العلمي :

بعد الإنتاج العلمي مؤشرا مهما لقياس واقع البحث و التطوير و الذي اعتمدته منظمة اليونسكو كأحد المؤشرات لتقييم البحث و التطوير و نقصد بالإنتاج ،خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل و إضافة منفعة إلى شيء يحتوي قدرا كبيرا منها، و يعرف أيضا "بأنه خلق و إبداع و إكثار من الشيء و النوع ، درجته و صنفوه و يكون له صفات كمية و نوعية.

[1]- ابتسام مشحوق ، المرجع نفسه ،ص 49.

فالهدف الأسمى من البحث العلمي هو إنتاج المعارف الجديدة و استغلالها و نشرها لتحقيق النمو المعرفي ، و الذي أصبح الميزة الأساسية للمجتمعات الحديثة و الذي تجلى في الإنفجار المعرفي و التدفق الكبير للمعارف و التكنولوجيا المتطورة.

يتجلى إنتاج المعارف و استغلالها من خلال استغلال حجم البحوث و النشريات العلمية و براءات الاختراع و التي من شأنها تحقيق أهداف البحث و التطوير كما يسهم الإنتاج العلمي في الحكم على التطور العلمي و التحكم التقني لدول العالم كذلك أن مكانة الجامعات أيضا تقاس بحجم إنتاجها العلمي من البحوث و الدراسات و براءات الاختراع.

3-2 أعداد الباحثين و المشتغلين بالبحث العلمي:

يعد مؤشر عدد العلماء و المشتغلين بالبحث من المؤشرات المهمة المعتمدة لرصد واقع البحث العلمي و التطوير لدول العالم ، حيث أن الطاقة البشرية العاملة في مجال البحث و التطوير تعد عاملا مهما في تطوير و تنمية البحث العلمي[1].

3-4 براءات الاختراع:

تعد براءات الإختراع مؤشرا للبحث و التطوير ، و معيارا هاما للنشاط العلمي و درجة الإستفادة من المعرفة العلمية و نتائج الأبحاث ومن ثم تحويلها إلى تقنية علمية لها آثارها الايجابية على مختلف قطاعات المجتمع(الاقتصادية و الاجتماعية...).

كما تدل براءات الاختراع على درجة التحكم في العلوم و التكنولوجيا و توظيفها لخدمة المجتمع و نفعه. وهناك العديد من مكاتب تسجيل براءات الاختراع في العالم أهمها في الو.م.أ ، اليابان ، الاتحاد الأوروبي، كوريا الجنوبية والصين[2].

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ،ص ص 55- 64.

[2]- ابتسام مشحوق، المرجع نفسه ،ص 67.

المطلب الثاني : المؤشرات الوطنية للبحث العلمي في الجزائر

1-الإنفاق على البحث العلمي :

لقد سعت الجزائر ومن خلال اهتمامها المتزايد بتطوير البحث العلمي ال التحسين المستمر في نسب الإنفاق على البحث العلمي و نرصد في هذا العنصر تطور الميزانيات المخصصة للبحث و التطوير.

1-تطور ميزانية البحث العلمي من 1993 إلى 1996

جدول رقم (06) تطور ميزانية البحث العلمي

الوحدة: بالمليون دينار

السنوات	1993	1994	1995	1996
الميزانية	156	223	240	375.5

المصدر : ب .بلمير و س. كريم ،1996 .

الملاحظ من خلال الجدول أن ميزانية البحث تضاعفت مرتين ونصف خلال ثلاث سنوات فقط ،أي منذ تسلم وزارة التعليم العالي و البحث العلمي زمام الأمور و دعمها لقطاع البحث العلمي، وهو مؤشر مهم على زيادة الاهتمام الوطني بالبحث العلمي.[1]

2-تطور ميزانية البحث العلمي من 1996 إلى 2000

جدول رقم (07) تطور ميزانية البحث العلمي 96 الى 2000. [2]

الوحدة :1000 دج

طبيعة الميزانية	1996	1997	1998	1999	2000
البحث الجامعي	3755.00	304.000	400.000	504100	554.000
المراكز و الوكالات	914.000	892.600	1057.169	781.544	5.618.804
مجموع الجزائر	1.289.500	119.6600	1457169	1285644	6172804
النسبة الى مجموع الوزارة	6.59	6.23	5.99	3.87	15.99

المصدر عبد الكريم بن أعراب،2007 ،08 .

[1] ب بلمير و س كريم ، "،البحث العلمي والجامعي بالخصوص(الماضي،الحاضر،المستقبل) ،وقائع اليوم الإعلامي حول واقع وآفاق البحث العلمي في الجزائر" ،دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي، قسنطينة.

[2] – عبد الكريم بن أعراب ،أهمية استقرار المنظومة البحثية الجزائرية للبحث العلمي في تحقيقالتنمية، جامعة منتوري ، قسنطينة

نلاحظ من خلال الجدول تطور نسب الإنفاق على البحث العلمي مقارنة مع الميزانية العامة للوزارة فمن خلال سنة 2000 عرفت نسب الإنفاق ارتفاعا كبيرا وبلغ أقصى نسبة له سنة 2000 بنسبة 15.99% من مجموع الإنفاق العام للوزارة.

تزامن هذا مع السياسة الجديدة المنتهجة لتطوير البحث العلمي و النهوض به ودعم تمويله من خلال المخطط الخماسي الأول الذي هدف على تحقيق نسبة 1% من الناتج المحلي الخام لدعم محيط البحث .

لقد هدف البرنامج الخماسي 98-11 إلى الرفع من قيمة المخصصات المالية لقطاع البحث العلمي ، حيث هدف على بلوغ نسبة 1% من الناتج المحلي الخام مع حلول سنة 2000 إلا أنه و ليومنا هذا لم تصل هذه النسبة للأهداف الموضوعة سابقا، لأسباب عدة و التي تتطلب دراسة لمعرفة الأسباب الكامنة ورائها.فقد رصدت الجزائر 100 مليار دينار (1.636 مليار دولار) لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس القادمة.و تمثل هذه الميزانية ثلاثة أضعاف نفقات البحث العلمي في السنوات الخمس الماضية.هذا وقد برمج من خلال المخطط الخماسي (08-2012) رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي بهدف بلوغ نسبة 1% من الناتج المحلي و المحددة في البرنامج السابق كما تقرر دعم البحث العلمي بـ100 مليار دينار للخماسي (08-2012) و تمثل هذه الميزانية ثلاثة أضعاف نفقات البحث العلمي في السنوات الخمس الماضية.

حيث توزعت نسب الإنفاق كالأتي :

- 73% لتمويل محيط البحث و البرامج الوطنية.
- 27%لإستثماراتها.[1]

ولقد تم تخصيص 72 مليار دينار جزائري للهياكل القاعدية للبحث و التجهيزات الكبرى أما مبلغ 72 مليار فقد خصص لتمويل محيط البحث و البرامج الوطنية.

[1]- ابتسام مشحوق ، مرجع سابق ، ص ص 70- 73.

في سبيل التمويل الفعال للبحث العلمي فقد تم إقرار إعفاء التجهيزات العلمية المحلية و المستوردة و التي تستغل لهدف البحث العلمي من كل الرسوم الجمركية على القيمة المضافة في سبيل تحقيق الاهداف المسطرة بدعم محيط البحث العلمي،وهو ما سيعطي تسهيلات أكبر للباحثين و المؤسسات البحثية لاقتناء التجهيزات الضرورية لتطوير البحث العلمي.

2-الإنتاج العلمي:

لقد أصبح الإنتاج العلمي هو السمة الأساسية و الميزة التي تميز الجامعات في العصر الحديث ، فيه تقارن الجامعات ، و تكتسب مكانة بين الجامعات العالمية، كما أن إنتاج المعرفة يشكل المرحلة الارقى لاكتساب المعرفة في أي مجتمع و المدخل الاوسع للانخراط في مجتمع المعرفة العالمي.

1- المنشورات العلمية:

تعد المنشورات العلمية أحد مخرجات البحث العلمي و مؤشرا مهما لتطور الإنتاج العلمي ،لذا فإنه من واجب الباحثين و الجامعات أن تعكف على نشر نتائج الأبحاث العلمية ، خاصة في المجلات المحكمة ، للتمكن من الحكم على وضعية الإنتاج العلمي عموما و حسب تقرير المديرية الوطنية لبرمجة البحث و التقييم و الاستشراف و التي أعدت حصيلة نشاطات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية لسنة 2007 ، فقد بلغ الإنتاج العلمي على المستوى الوطني:

- 3046 منشورات دولية.
- 1099 منشورات وطنية.
- 5039 ملتقيات دولية.
- 3054 ملتقيات وطنية[1].

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه ، ص 79.

والجداول التالية يوضح المنشورات و الملتقيات حسب التخصصات

جدول رقم (08):عدد المنشورات الوطنية و الدولية المنجزة حسب التخصصات

التخصصات	المنشورات		التخصصات	المنشورات	
	الوطنية	الدولية		الوطنية	الدولية
الرياضيات	88	314	العلوم الاقتصادية	124	98
الاعلام الالي	08	127	التاريخ	33	27
الفيزياء	74	573	العلوم القانونية	45	09
الكيمياء	66	386	علوم النفس و التربية	60	47
العلوم الطبيعية	119	304	العلوم السياسية	03	01
علوم الارض	98	153	علوم الاعلام	10	10
العلوم الطبية	05	11	الادب العربي	135	80
الكيمياء الصناعية	16	119	الثقافة الامازيغية	00	00
الهندسة الالكترونية	67	490	اللغات الاجنبية	00	00
الهندسة الميكانيكية	35	160	علم الاجتماع	44	21
الهندسة المدنية	42	106	الفلسفة	17	16
المجموع الاجمالي	1099	3046	العلوم الاسلامية	10	03

المصدر: مديرية الدراسات لما بعد التدرج و البحث التكويني، 2008 ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر.

من خلال الجدول نجد ،أن توزيع المنشورات فمن حيث نلاحظ أن نسبة المنشورات الدولية مثلت ما نسبته 73.48% مقابل نسبة 26.51 %عادت للمنشورات الوطنية[1].

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه، ص 80.

جدول رقم (09): عدد الملتقيات المنجزة حسب التخصصات لسنة 2007.

التخصصات	الملتقيات		التخصصات	الملتقيات	
	الوطنية	الدولية		الوطنية	الدولية
الرياضيات	179	385	العلوم الاقتصادية	134	153
الاعلام الالي	78	262	التاريخ	28	24
الفيزياء	465	704	العلوم القانونية	42	27
الكيمياء	429	530	علوم النفس و التربية	77	83
العلوم الطبيعية	462	670	العلوم السياسية	02	01
علوم الارض	197	334	علوم الاعلام	14	15
العلوم الطبية	17	18	الادب العربي	104	79
الكيمياء الصناعية	143	209	الثقافة الامازيغية	00	00
الهندسة الالكترونية	262	793	اللغات الاجنبية	00	00
الهندسة الميكانيكية	253	433	علم الاجتماع	41	18
الهندسة المدنية	111	283	الفلسفة	11	15
المجموع الاجمالي	3054	5039	العلوم الاسلامية	05	03

المصدر: مديرية الدراسات لما بعد التدرج و البحث التكويني، 2008 ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الملتقيات الدولية مثلت ما نسبة 62.26% مقابل نسبة 37.73% عادت للملتقيات الوطنية، حيث تعد الملتقيات الدولية فرصة للاطلاع على البحوث الاجنبية و تبادل الخبرات.

02- مشاريع البحث

على غرار المنشورات و الملتقيات الدولية و الوطنية المنجزة ، نجد أيضا مشاريع البحث التكويني في الجامعات و التي تندرج ضمن تطبيق البرامج الوطنية للبحث التي تعكس إشكاليات التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد و كذا ترقية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

حسب الإحصائيات التي أوردتها اللجنة الوطنية لتقييم و متابعة البحث الجامعي و التي أحصت مشاريع البحث الجديدة و الممددة و التي هي في طور الانجاز و يوضح الجدول التالي تقييم المشاريع[1]

في المؤسسات الجامعية حسب النواحي.

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجعنفسه ، صص81-82.

جدول رقم (10): مشاريع البحث في طور الانجاز حسب النواحي.

الناحية	المشاريع المؤيدة للمواصلة	المشاريع المؤيدة للتمديد لمدة سنة	المشاريع الجديدة المقبولة	مجموع المشاريع في طور الانجاز	النسبة المئوية %
الشرق	783	47	583	1413	44.69
الغرب	415	38	373	826	25.94
الوسط	522	64	350	936	29.37
المجموع الاجمالي	1720	149	1306	3175	%100

المصدر: مديرية الدراسات لما بعد التدرج و البحث التكويني، 2008 ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، الجزائر.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تفاوت في عدد المشاريع بين النواحي بحيث مثلت أكبر نسبة 44.69% بجامعات الشرق، في حين حققت جامعات الوسط و الغرب على التوالي 29.37% و25.94 % من حيث عدد المشاريع.

3 –أعداد الباحثين و الأساتذة الجامعيين:

تسعى الجزائر من خلال المخططات الخماسية (98-02)، (08- 2012) لتطوير قطاع البحث العلمي وذلك بالتجنيد المتزايد للأساتذة و الباحثين الدائمين و يهدف المخطط لبلوغ (32579) باحث سنة 2012، و يوضح الجدول التالي تقدير تطور عدد الباحثين الواجب تجنيدهم لخدمة البحث[1].

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجع نفسه، ص ص82-86.

جدول رقم (11): عدد الباحثين المعتمدين في الجزائر خلال الفترة 2008-2012.

الباحثون/ السنوات	2005	2008	2009	2010	2001	2012
الاساتذة الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	15220	16820	21563	28379	30479	32579

المصدر: الجريدة الرسمية ، قانون رقم (08-05) ، العدد 10، الجزائر.

من خلال الجدول يتضح أن سياسة البحث في الجزائر تسعى إلى تثمين مواردها البشرية عن طريق ضمان تجنيد اعدلد متزايدة من الباحثين من خلال التحفيزات التي رصدتها للباحثين، و العمل على تحسين محيط البحث عن طريق توفير امثل للموارد المادية و التوثيقية و التجهيزات و منشآت البحث و تمكين الباحث من المشاركة الواسعة في نشاطات البحث.

4- براءات الاختراع:

تعد براءات الاختراع مؤشرا للنشاط العلمي و التقني ، و القدرة على تحويل المعرفة العلمية و نتائج البحوث إلى تقنية علمية، و في الجزائر عرف الإنتاج العلمي منحى تصاعديا فحسب الحصيلة المعدة من طرف المديرية العامة للبحث و التطوير التكنولوجي حتى شهر جويلية 2010 فقد بلغ إجمالي عدد براءات الاختراع 94 موزعة حسب مؤسسات البحث العلمي كالآتي[1]:

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجعنفسه ، ص ص86-89.

جدول رقم (12): عدد براءات الاختراع الوطنية لسنة 2010 بالمؤسسات الجامعية.

عدد المؤسسات الجامعية	عدد المؤسسات المنتجة	عدد البراءات
66	46	55

المصدر: Dierction General de la Recherche Sientifique et du DT .2010.Recueil des Statistiques sur les Brevets Alger.

يوضح الجدول تسجيل 55 براءة إختراع بالمؤسسات الجامعية حيث أن ثلث هذه الاخيرة لم تنتج براءات اختراع ، كما سجل عدد معتبر من البراءات بمراكز وحدات البحث رغم عددها المحدود مقارنة مع المؤسسات الجامعية ، وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (13): عدد براءات الاختراع الوطنية لسنة 2010 بمراكز ووحدات البحث.

عدد المراكز و الوحدات البحثية	عدد المؤسسات المنتجة	عدد البراءات
15	10	38

Direction General de la Recherche Scientifique et du DT .2010.Recueil des Statistiques sur les Brevets Alger.

كما إن إنتاج البراءات بالمؤسسات الجامعية و مراكز ووحدات البحث التابعة لقطاع التعليم العالي فاق بكثير ما أنتجته مراكز البحث خارج قطاع البحث خارج قطاع التعليم العالي ، حسب الجدول التالي:

جدول رقم(14): يوضح عدد براءات الاختراع لمراكز البحوث

عدد المراكز البحثية	عدد المراكز المنتجة	عدد البراءات
10	03	01

Direction General de la Recherche Scientifique et du DT .2010.Recueil des Statistiques sur les Brevets Alger.

من خلال الجداول الثلاث نجد أن عدد البراءات بلغت 94 ، و قدرت أكبر نسبة إنتاج لها بالمؤسسات الجامعية بنسبة 58.51% ما يعبر عن الإنتاجية العلمية لهذه المؤسسات مرتفعة مقارنة بمراكز ووحدات البحث الأخرى، في حين لم تتعدى براءات الاختراع خارج قطاع التعليم العالي و البحث العلمي براءة واحدة بنسبة (1.06%) و هو ما يعبر عن تفوق قطاع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجال إنتاج البراءات[1].

[1]- ابتسام مشحوق ،المرجعنفسه ، ص ص89-90.

المبحث الثاني :معوقات و متطلبات النهوض بالبحث العلمي في الجزائر

المطلب الأول: معوقات البحث العلمي

1-المشكل الأول ينبع من التشريع: ونقصد بذلك القوانين والإجراءات الإدارية التي يكون فيها الحرص على التقيد بالنصوص القانونية وليس تحقيق الأهداف المنشودة لمن البحث. إنه لمن الواضح أن القادة الإداريين يقررون وحدهم أو بمفردهم ما ينبغي أن يتقيد به الباحث، ولا يهمهم ماذا أنتج، وكل ما يهمهم أن يحترم التشريع المعمول به ويحمي الباحث نفسه من أي عقاب. إن الإنسان الذي يبحث، يتساءل باستمرار: لماذا مدير المخبر أو رئيس فرقة بحث بالمخبر لا يحصل على أية مكافأة مالية؟ ثم لماذا لا يستطيع دفع فاتورة الهاتف إذا لم تصله النسخة الأصلية واضطر لاستخراج نسخة ثانية من إدارة الهاتف وتسديد الفاتورة؟ الجواب على ذلك أن القانون لا يسمح بذلك! وإذا سئل أي إنسان، لماذا يحرم الباحث في جامعة قسنطينة من علاوة الجنوب، بينما يحصل على تلك المنحة الباحث في جامعة باتنة، فإن الجواب على ذلك هو أن التشريع لا يسمح بذلك.

2-عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث: ويقصد بهذا، قلة الحرص والمتابعة من طرف المسؤولين في كل قطاع، لأن المتابعة اليومية وإظهار الإهتمام بالموضوع تدفع بالباحث أن يعمل بجدية ويتوصل إلى نتائج مرضية لكي ينال رضا وتقدير قادته.

3- عدم وجود إستقلالية مالية لمراكز البحوث: يعني أن الجهة المركزية التي تمول البحث هي التي تفرض شروط الصرف، وقواعد العمل والطريقة التي تراها مناسبة لإنجاز المهام. ولهذا، فإن عملية البحث لا يمكن أن يكون لها معنى، إذا لم تكن مراكز البحوث مدعومة من الجهات الممولة للبحث، وقادرة في نفس[1]

[1]-عمار بوحوش، إشكالية البحث العلمي في الجزائر،ماي ، 2010موقع منتديات الجلفة
http://www.djelfa.info/ar/enquette/906 20/04/2017 h 16:30

الوقت على جمع ثروة مالية تسمح للباحثين بالإبداع وتسويق إنتاجهم والحصول على مداخيل مالية مقابل إنتاج خدمات يمكن تقديمها للزبائن.

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إلى أن الجامعات الفرنسية التي يبلغ عددها 85 جامعة، قد شرعت منذ بداية 2009 في العمل بطريقة الإستقلالية المالية. وفي سنة 2010، ستتمتع جميع الجامعات الفرنسية بالاستقلالية المالية الكاملة، والدولة تقدم فقط 250.000 أورو إضافية لتمويل عمليات البحوث والإصلاحات، و50.000 أورو كدعم مالي في شكل حوافز للباحثين. وحسب التوقعات، فإن تعاقد الجامعات والباحثين مع المؤسسات الاقتصادية والإدارية سيتضاعف وتحصل مراكز البحث جراء إنتاج مجلات ودراسات على نسبة عالية من المداخيل المالية.

4-سوء التنظيم والتسيير، والذي يسمى باللغة الإنجليزيةMismanagement: ومعناه أن عملية التوظيف رديئة لأن مصير المنظمة يتوقف على عملية اختيار الباحثين المتخصصين في حين أننا نوظف كل من يبحث عن عمل يتقوت منه! إن اللامبالاة في التوظيف وعدم التقيد بتقنيات الاختيار حسب التخصص، أفسدت نظام البحث لأن الغرباء إذا دخلوا مهنة لا ينتمون إليها ولا يعرفون قيمتها فإنهم يفسدونها

ولهذا، فلا بد من إعادة قطار البحث إلى السكة، وتوظيف رجال الاختصاص، كل في منصبه اللائق به.

5- قلةالمؤطرين الأكفاء: ونقصد بذلك المتخصصون المتميزون الذين يمكن أن يتتلمذ على يدهم جيل جديد من الباحثين ويمكنه مواصلة المسيرة بعد رحيلهم أو توقف أعمالهم في مجال إثراء المعرفة. ينبغي أن لا ننسى أن لكل تخصص علمي قادته والمفكرين المرموقين فيه والذين تعول عليهم كل دولة وتستفيد من كفاءتهم ومن الإطارات التي تتعلم منهم. وباختصار، فإن المشرفين على البحوث والمتخصصين هم الذين[1]

[1] – عمار بوحوش، المرجع نفسه .

يتفننون في تحفيز الباحثين وتشجيعهم على العمل لكي يحصلوا على نتائج ذات منفعة عامة. إنهم les encadreursفي البحث، هم الذين يعطون مذاقا لطعم البحث، وهم الذين يتركون بصماتهم العلمية في طلبتهم وقضايا التنمية في وطنهم.

ولهذا، فإن الخطأ الكبير في بلدنا أن تحاول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جلب الإطارات العلمية المهاجرة إلى داخل الوطن والاحتفاظ بهم كديكور في مكاتب مجهزة بأحدث الأجهزة المكتبية الفخمة. فالمطلوب هو إيجاد بيئة محفزة للعمل داخل المؤسسات الوطنية وتوجيه العناية إلى الباحثين المتواجدين داخل الوطن وإتاحة الفرص لهم لكي يتفوقوا على زملائهم المتواجدين بالخارج!

6- مشكل الخلط بين البحث العلمي في مجال العلوم الطبية وعلم الأحياء والرياضيات من جهة، والعلوم الإنسانية بصفة عامة من جهة أخرى، ينبغي أن يكون هناك فرقا شاسعا بين مكونات وطرق البحث في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية. فإذا كانت العلوم الطبية تحتاج إلى مخابر لفحص العينات وإجراء التجارب والتعرف على النتائج التي تتمخض عنها الفحوصات الدقيقة، فإن العلوم الإنسانية، بصفة عامة تحتاج إلى مراكز أبحاث لفحص وتحليل الوثائق وتحديد السلوك الإنساني. إن قضايا الناس في مجال العدالة وصنع السياسات العامة ودراسة الإستراتيجيات الأمنية تتطلب وثائق ومعلومات وحقائق ميدانية أكثر مما تتطلب مواد كيماوية للمخابر وآلات عصرية لمعرفة بصمات الإنسان وفصيلة دمه. ولهذا، لا بد من اعتماد مقاييس مختلفة للنشاطات العلمية في مجال العلوم الطبيعية ومجال العلوم الإنسانة.

7-قلة الوعي بالبحث العلمي : فالمفروض أن تتحول الجامعات وكبار المفكرين والباحثين بها إلى منتجين للأفكار والنظريات في مجال البحث العلمي، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والمدارس التطبيقية تتحول إلى ورش عمل لتطبيق وتنفيذ التوصيات العلمية التي يقترحها كبار المختصين والباحثين في الجامعات، أي[1] أن هناك مؤسسات جامعية يتم فيها إنتاج الأفكار والتصورات والإستراتيجيات، وهناك المؤسسات التي تختار ما تطبقه وتستفيد منه في مجال تخصصها. ولهذا، فالمفروض أن لا تقوم المؤسسات بإنشاء مراكز البحث

[1]- عمار بوحوش ، المرجع نفسه.

الموجودة فيها وإنما تتوجه إلى مراكز البحث في الجامعات حيث يوجد كبار العلماء والمفكرين الذين يحصلون على دعم مالي لتمويل مشاريع الأبحاث التي تخصهم.

8-عدم وجود ميزانيات لنشر المجلات العلمية : وبدون شك، فإذا كان هناك قحط علمي في الجزائر، فإن سببه هو قلة العناية بنشر المعرفة وتبليغ المعلومات والحقائق إلى الباحثين والطلبة في جميع المجالات. للأسف الشديد، فإنه لا توجد مجلات علمية متخصصة ومحكمة، تصدر بانتظام في الجزائر والباب مغلوق في أوجه الباحثين محليا، اللهم إذا توجهوا إلى الخارج وأعطيت لهم الفرص لنشر إنتاجهم العلمي[1].

9- فقدان الحافز لدى الأساتذة المقترن بضعف الأجور ، فالراتب الشهري للأستاذ الجامعي الجزائري يعد من أضعف الرواتب في العالم ، بالإضافة إلى التهميش الحاصل من قبل الحكومات المتعاقبة بعدم تلبية المطالب الأساسية للأستاذ.[2]

المطلب الثاني : متطلبات ترقية البحث العلمي والتطوير في الجزائر

من أجل النهوض بواقع البحث العلمي في بلادنا كبقية الدول التي تسعى للحاق بركب الدول المتقدمة يتوجب على أصحاب القرار وبالخصوص الوصاية (الوزارة المعنية) القيام بجملة من المراجعات لسياستها الإصلاحية التي شرعت فيها بالفعل وذلك بما يخدم الإقتصاد الوطني ويعيد للجامعة مكانتها وهيبتها المفقودة سواء محليا، عربيا أو دولياً، وكما هو معروف فإن الجامعات التي تتمتع بسمعة ذائعة الصيت إنما تبوأت هذه المكانة بفضل مجموعة من الشروط والمتمثلة فيما يلي:

1- نوعية وعدد أفراد طاقمها المكلفين بالبحث والتطوير العلمي.

2- مدى وفرة وسائل وعتاد البحث العلمي والتقني والقدرة على إدامتها.

3- حجم الأغلفة المالية المخصصة للبحث العلمي والتقني.

4- مدى توافر مناخ علمي ملائم للإبداع والإبتكار.

[1] - عمار بوحوش ، المرجع نفسه.

[2] -العربي بالقرع، زهير روابح ،سبل تفعيل علاقة البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة ، قسم الهندسة المدنية ،ص 09.

5- عدد ساعات التدريس الملقاة على عاتق الأساتذة الباحثين في الجامعات ومدى تفرغهم.

6- وجود ظروف مشجعة للأساتذة والباحثين للمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

7- مدى تواجد نظام من المحفزات لتشجيع الباحثين على الإجتهاد والمنافسة الخلاقة بما يعود عليهم بالمنافع المادية والمعنوية .

1-القرار السياسي الوطني وأثره في تشجيع البحث العلمي:

من المؤكد بأن قوة الإرادة السياسية هي الدافع الحاسم لتنشيط ودعم البحث العلمي لتطور أي دولة من الدول،ولا شك بأن الدول الغنية والصناعية تعي ذلك جيداً لذلك نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي غداة إنتصارهما على ألمانيا النازية سارعتا لإقتسام مجموعة العلماء الذين كانوا تحت تصرف[1] "هتلر" وبطبيعة الحال فإن إكتشافات هائلة وإنجازات رائعة تمت على أيدي هؤلاء العلماء، أما في وقتنا الحاضر فنحن نعلم مدى تأثير التقارير الإستراتيجية التي يعدها المستشارون العلميون لساسة الدول الكبرى في مجالات الإقتصاد، السياسة الدولية، الدفاع،الإعلام ... الخ ولعل أحسن مثال على تأثير القرار السياسي في دفع البحث العلمي في إيجاد حلول سريعة وسيادية هي حادثة إطلاق الإتحاد السوفياتي سابقاً لأول قمر إصطناعي في الفضاء والمسمى "سبوتنيك 1"سنة ،1957 إن الحادث المفاجئ دفع الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي "كنيدي" للإسراع في إنشاء وكالة "ناسا" والتي حققت فيما بعد نجاحات باهرة في الفضاء تمثلت في المشي على سطح القمر، كما ساعدت أمريكا على بسط نفوذها عالميا خاصة في

الجانب العسكري والإتصالات والمعلوماتية.

وتهدف الرؤية السياسية البعيدة النظر للإعلاء من شأن العلم والعلماء وتقدير جهودهم وهذا ما هو مفقود حقيقة في بلادنا، كما يتوجب على الدول أن تأخذ بعين الإعتبار بأن إستقرارها مرتبط بمدى شرعيتها ونجاح إقتصادها أو إرتفاع مبادلاتها التجارية مع الغير وتحقيقها للأمن الغذائي والصناعي والثقافي، إن هذه الجهود لا يمكنها أن تؤتي ثمارها إلا إذا إرتبطت بالبحوث العلمية الجادة التي تسعى لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات التي

[1] عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 305.

تعترض التقدم البشري.

كما أن الرؤية السياسية الحكيمة الهادفة لإنجاح البحث العلمي ودفعه للمساهمة في مجالات الإنتاج المختلفة تتطلب من القائمين إرادة صادقة وسياسة عقلانية غير إرتجالية وذلك بوضع مخطط بالغ الأهمية لبناء قاعدة تحتية صلبة تتمثل في منظومة تعليم جيدة قادرة على تخريج العقول المبدعة وشبكة من المؤسسات الصناعية الفاعلة ومراكز بحث متقدمة جداً وكذا إستراتيجية مدروسة لتمويل البحوث العلمية لأنها تستهلك أموالا كبيرة ومكلفة جدا[1].

2-الإعلاء من شأن العلماء والباحثين:

إن الإنسان هو الذي صنع الحضارة وهو الذي أخضع حياته لمبدأ التقدم والتطور، وهذا ما دعت إليه الديانات السماوية خاصة الدين الإسلامي كما لا ننسى جهود فلاسفة التنوير في الغرب وزعماء الإصلاح في العالم الإسلامي فيما يتعلق بهذه القضية، كما أننا نرى بأن الشعوب الغربية قد أدركت ومنذ عصور النهضة بأن علمائها ومفكريها يشكلون كنزاً نفيساً لا يستهان به لذلك أعلوا من شأنهم باعتبارهم قيمة معنوية هامة لأنهم يشكلون مفاتيح المعرفة والاكتشافات وهذا ما قامت به الملكة "اليزابيت" ملكة بريطانيا مؤخراً حيث منحت البروفيسور "جون مادوكس" محررمجلةNature" " رتبةSir" " عرفانا بجهوده العلمية، ومن القصص العجيبة والطريفة التي تحدثت عن إيداع فيلسوف الوجودية "جون بول سارتر" السجن بسبب قتله لإحدى صديقاته وعند صدور حكم قضائي يجرمه بالسجن، قام الرئيس الفرنسي السابق الجنرال "شارل ديجول" بإطلاق سراحه وعندما سئل عن السبب الذي دفعه ليتخذ هذا القرار قال "كيف يمكنني أن أسجن عقل فرنسا المفكر" إن هذه الحادثة التي تعتبر كمثال تبين لنا كيف أن المجتمعات الغربية شعوبا وساسة يمجدون العلماء والمفكرين حتى وإن أقدم أحدهم على القيام بأخطاء فادحة، أما في دول العالم المتخلف فإن العكس هو الصحيح فكم من مفكر أعدم أو سجن أو نفي ... الخ، إذن نحن في أمس الحاجة لرعاية وحماية العقول المفكرة لأنها تشكل "قيمة مضافة" لهذا الكون ولن يتحقق هذا إلا إذا سعت الجهات المعنية للتكفل التام بعلمائها وباحثيها وذلك بتحسين وضعياتهم

[1]- عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص ص305- 306.

الإقتصادية و الإجتماعية ليتفرغوا للبحث والإبداع والاكتشاف، وكذا الثقة بمجهوداتهم وتكريم المتميزين منهم وإستشارتهم عند إعداد المشاريع التنموية خاصة على المستوى المحلي، وتأسيس مجلس أعلى للباحثين وأساتذة الجامعات على المستوى الوطني للتكفل[1]

بانشغالاتهم وإعتبارهم في مصاف أولي الفضل بالإضافة إلى إتاحة الفرص لهم للتكوين والإحتكاك بنظرائهم في الدول المتقدمة. ويجدر بنا أيضاً الإشارة إلى ضرورة توفير الحرية التامة للقائمين والمشتغلين بالبحث العلمي في بلادنا وتدليل كل العقبات أمام الباحثين سواء كانت مادية أو معنوية أو معرفية أو سياسية ... الخ، وكذا العمل على إبعاد شبح الجماعات الضاغطة عن حرم الجامعة وتوفير الحماية للأستاذ والباحث على حد سواء، لأن عدم توافر هذا الشرط سيدفع لهجرة العقول نحو خارج الوطن أو للدخول في مواجهات هم في غنى عنها، ولعل أحسن دليل على تأثير الجماعات الضاغطة هو مقال الاستغاثة الذي نشره أحد الأساتذة الجامعيين على صفحات جريدة وطنية ليفضح قضية تعرض البحث العلمي لأهواء مثل هذه الجماعات.

ويعرف "غاري واطسون" الحرية العلمية في مقدمة كتابه "الإرادة الحرة" "بأنها وضعية يعيشها الإنسان في غياب القيود النابعة من الداخل كالمخاوف والإدمان والعصاب والخضوع لعمليات غسل الدماغ ..." ونجد من أبرز هذه القيود مايلي:

أ- قيود خارجية ومنها:

1-عدم توافر مناخ ديمقراطي يسمح بتداول الأفكار وتقديم النقد.

2- وجود سلطة بوليسية قمعية تدفع العلماء للهجرة.

3- التهديد الخارجي (مثل حادثة إغتيال عالم الدرة المصري "يحي المشد" على أيدي عملاء الموساد.)

4- سيادة الفكر الخرافي في المجتمع مقابل الفكر العلمي النقدي.

5- مواجهة جماعات المصالح لمجتمع النخبة من أجل الحفاظ على امتيازاتها[2] .

[1]- عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 306.

[2] - عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 306.

ب- قيود داخلية ومنها:

1- شعور الباحث بالعزلة والإغتراب داخل مجتمعه.

2- تعدد المشاكل الإجتماعية المتمثلة في السكن، العمل، الحماية، الإستقرار الأسري ... الخ.

3- وجود صراع بين الباحثين بسبب إنعدام مناخ الثقة.

4-الاإزدراء و الإحتقار لجهود الباحثين سواء من الجهات الرسمية أو من المجتمع.

5- هزائم الأمة العربية الإسلامية المتوالية وأثرها على الروح المعنوية للعلماء والباحثين.

3-إرادة المجتمع وأثرها في تبني نتائج البحث العلمي:

إن لإرادة أفراد المجتمع من أجل النهوض بالعلم والمعرفة دوراً حاسماً للغاية، فهدف الأبحاث الجادة يكمن في دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد وإيجاد حلول ناجعة لها بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن مجتمعنا مطالب ببناء جسر من الثقة بينه وبين مجتمع العلماء والباحثين.

فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدانية وإحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لن يتأتى إلا بإحياء ثقافة إحترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الإنتفاع بالإكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لأن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعيش كما أن تبني هذه القناعة يجب أن يتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع ويترجم ميدانيا في ثقافة وممارسة الأفراد، إننا نعتقد بأن مجتمعا يتداول مثل هذه المقولة الشعبية التي تقول "... تاجر أو هاجر، أو اصنع مثلما صنع ماجر ..." لا يمكن أن يحرز تقدما إلا إذا قام بتنقية موروثه الثقافي الرمزي من مثبطات الإنطلاق الحضاري البناء، لدى يجب إشاعة ثقافة الأمل والثقة في العلم والمعرفة حتى نتجاوز مرحلة[1]

الإنبطاح الحضاري الذي تمر به أمتنا العربية الإسلامية، كما أن الإسراع في إيجاد بدائل لنشر الفكر العلمي النقدي و إرجاع الظواهر الإنسانية والطبيعية إلى علاّتها الحقيقية لهو ضرورة ملحة، كما أننا لا

[1] - عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 307.

نجانب الصواب حين نؤكد بأن مجتمعاتنا لا زالت تتأثر بالأساطير والإشاعات، وتتبنى في كثير من الأحوال الخرافات الحديثة التي تجد لها وللأسف الشديد قبولاً شعبيا، ورواجاً إعلاميا مؤسفاً لهذا فإن رياح الإصلاح يجب أن تشمل جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي تعد جوهر مؤسسات المجتمع المدني الحديث، والتي تعنى بإعداد الفرد بدءا من الأسرة وصولا إلى الجامعات ومراكز صنع القرار لأن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولوجيا بإمتياز، وليس عصر الشعوذة والخرافات كما أن توظيف الإطارات وخريجي الجامعات عن طريق إيجاد فرص ملائمة لهم للإندماج في المجتمع سيعيد حتما للأفراد الثقة بفاعلية الدراسة في الجامعات وبكونها ستوفر لهم فرصا أكبر للحصول على وظائف تضمن لهم مستقبلا زاهرا وليس التوجه إلى عالم البطالة الذي أصبح يشكل هاجسا للأفراد والحكام على حد سواء،وتشير الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في الجزائر قد بلغ ثلاثة ملايين بطال بما فيهم خريجي الجامعات.

كما أن توفير السبل الكفيلة بتشجيع تفتح الجامعة على المجتمع والعكس لهو خطوة ضرورية لإنجاح مسار العلم وهذا ما هو مفقود عندنا للأسف الشديد، فلحد الساعة لا توجد دراسات معمقة لتفسير الواقع الإجتماعي المحلي والوطني، هذا وإن وجدت فيصعب على الباحث المتخصص الوصول إليها والاستفادة من نتائجها لأسباب عديدة منا لاشفافية واقعنا الإجتماعي وصعوبة تعاون الأفراد مع مراكز البحوث وغياب الإحصائيات الدقيقة وإيلاء الدولة أهمية معتبرة للبحوث الطبيعية على حساب البحوث الإنسانية والإجتماعية رغم وجود ظواهر ومشكلات عويصة مست البلاد وهي تعد من أولويات البحث الاجتماعي، غير أنه وللأسف الشديد لم تولى لها أهمية بالغة مثل ظواهر: الفقر،الإرهاب، الإنتحار التخلف الإجتماعي[1]

، البطالة، زيادة معدلات الجريمة، إرتفاع حوادث المرور... إننا ندعو للاهتمام بالبحوث الإجتماعية الميدانية التي تعد ضرورة حتمية لفهم وتفسير الواقع على غرار ما تقوم به الدول المتقدمة وكذا للإسهام في تقدم وتطور العلوم الأخرى لأنها تكمل بعضها بعضا.

4-هجرة الأدمغة وأثرها السلبي على تقدم البحث العلمي:

[1] - عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 307.

إن رعاية العلماء والباحثين تتطلب من السلطات وضع حد لهجرة الأدمغة أو ما يسمى إندثار المادة الرمادية والتي يحلو للبعض تس تمي ها بالذهب الرمادي27) (وينطبق هذا الحال على العقول المبدعة التي تسهر وتتعب من أجل إسعاد البشرية والمساهمة في رقيها، هذا إن إستغلت إستغلالا إيجابياً بالطبع)فقد تنبه رئيس الجمهورية مؤخرا في إحدى خطاباته لهذه الظاهرة التي تشكل أزمة قائمة بذاتها(وتذكر بعض الدراسات مثل تلك التي قام بها الباحث الجزائري "علي الكنز" الذي يعمل كأستاذ لعلم الاجتماع بجامعة "نانت الفرنسية" سنة 2005م اعتمادا على إحصائيات البنك العالمي بأن هناك أكثر من 70ألف باحث إفريقي يهجرون بلدانهم الأصلية سنوياً إلى بلدان الشمال المتقدم، كما أكد في دراسته هذه بأن دولا مثل تونس والمغرب ومصر قد استطاعت تطوير البحث في جامعاتها، أما الجزائر فلم تقم لحد الساعة بوثبة علمية للبحث والتطوير وفق الآمال المنشودة منها.

إن مشكلة هجرة الأخصائيين والفنيين والباحثين والإطارات تعد من بين أبرز العوائق التي تعترض القيام بنهضة في الجانب العلمي، أما إذا تحدثنا بلغة الأرقام فيمكننا القول بأن 35 %من مجموع الإطارات العربية المتخصصة تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، إنجلترا، أستراليا وألمانيا، كما أن نسبة زيادة الهجرة السنوية لأمريكا والغرب إنطلاقا من الدول العربية تتراوح ما بين 10%- 15%.وحسب دراسة أقامتها منظمة اليونسكو فإن أكثر الدول العربية التي يهجرها أخصائيوها هي لبنان، سوريا، العراق، مصر، الأردن[1] ، الجزائر، المغرب والكارثة الكبرى تظهر بأن 70%من العلماء العرب الذين يسافرون للغرب للدراسة والتخصص في بعض العلوم لا يعودون لبلدانهم الأصلية مجددا ،أما عن الجزائر فحدث ولا حرج، وحسب الدراسات التي عرضت بمناسبة ملتقى نظمه المجلس الشعبي الوطني في السنوات الأخيرة حول موضوع هجرة الإطارات الجزائرية فإن هناك ما يربو عن 4000عالم وأكثر من بين 40ألف فني متخصص هاجروا من الجزائر للخارج، ولعل أبرز دليل على أن الكفاءات الجزائرية تحظى بالتقدير والنجاح في الخارج هو نموذج البروفيسور "رفيق إلياس زرهوني" الذي عينه الرئيس الأمريكي "جورجولكر بوش" منذ سنة 2002على رأس

[1] – عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص ص307 – 308.

"هيئة المعاهد الوطنية الأمريكية للصحة" التي تبلغ ميزانيتها 28مليار دولاروتضم 27مركزا للأبحاث، يعمل بها 18ألف موظف، وتمول أبحاثا يجريها 218ألف عالم في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية.

5-الصناعة والإستثمار والبحث العلمي:

لقد تطورت البحوث العلمية بفضل سعي الباحثين لإيجاد حياة أفضل ومستقبل أكثر إستقرارا للبشرية قاطبة كما أن الصراع بين الدول الكبرى كالسباق نحو التسلح وغزو الفضاء والحرب الباردة بين القوى العظمى وفرت مناخا ملائما لتطوير البحوث والاكتشافات العلمية، أما في عصرنا هذا الذي يمتاز بأنه عصر المنافسة الاقتصادية والمبني على ثورة الاتصالات والمعلوماتية فقد شجع هو الآخر على التنافس بين الشركات من أجل إفتكاك حصة الأسد في الأسواق العالمية وبهذا فإن الدول التي تنفق بسخاء على البحث العلمي هي بالطبع تلك التي تحصل على نتائج مرضية من الناتج الإقتصادي العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنتج 34%من مجمل الأبحاث العلمية والتكنولوجية العالمية وهذا ما مكنها من الاستحواذ على ما نسبه و 30 40%من حصة الإقتصاد العالمي إننا هنا نلاحظ بأن قطاع الصناعة والتكنولوجيا [1]

هو مؤشر قوي لقياس تقدم الدول لذلك فهي تسعى دوماً للإهتمام بهما وإيلائهما أهمية معتبرة،

غير أنه يلاحظ في الواقع الجزائري غياب رؤية مستقبلية للتعاون بين المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي كما أنها تفتقد لمراكز بحث خاصة ملحقة بها وينطبق هذا سواء على مؤسسات القطاع العام أو الخاص على عكس المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة.

كما أن إستثمار المؤسسات الصناعية في الجانب العلمي لهو غاية ملحة ولن يتأتى ذلك إلا إذا اقتنع المعنيون بالأمر بذلك، وقامت السلطات بسن قوانين إلزامية تدفع بهذا القطاع للتعاون مع مراكز البحوث والتطوير الوطنية والثقة بمقدرة الباحثين الجزائريين على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات لأنهم هم الوحيدون القادرون على فهم الخصوصيات المحلية.

6-تمويل البحث العلمي:

[1] – عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 308.

إن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، لدى فإنه يتوجب على المعنيين وضع إستراتيجية بعيدة المدى للإستفادة من مدخلات الإنفاق على البحث ومخرجاته المتمثلة فينوعية الحلول وقدرتها على القضاء جذريا على الإنسدادات التي أحدثتها المشكلات التي تظهر بين الفينة والأخرى،حيث نجد أن المشكل المطروح وبإلحاح يتمثل في حجم المخصصات المالية للبحث العلمي الملحق بوزارة التعليم العالي، لأن مسألة تمويل الدراسات العليا تشكل مثار جدل وموضوع بحث لدى المهتمين بقضايا التمويل المالي32) (أماإذا تناولنا موضوع تمويل البحث العلمي فالقضية قد تكون حرجة للغاية لأن معدل إنفاق الدول العربية لا يتعدى 0.2%حسب الإحصائيات المتداولة والجزائر ليست أحسن حالا بالطبع من بقية الدول العربية[1].

وعلى كل يمكن القول بأن القطاعات التي يعهد إليها بتمويل البحث حالياً تتمثل فيما يلي:

–الدولة التي تعتبر الممول الوحيد للبحث العلمي لحد الساعة في إطار الجامعات والمراكز الملحقة بها.

– المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وهيئاتها كاليونسكو.

– الشراكة العلمية بين جامعات الجزائر والدول الأخرى.

– المنظمات غير الحكومية بالرغم من أن نشاطها في هذا الجانب محدود للغاية.

وفيما يخص القطاعات الغائبة والتي يأمل إشراكها في تمويل البحث العلمي مستقبلا فهي كالتالي:

– القطاع العام مثل المؤسسات الصناعية والجماعات المحلية.

– القطاع الخاص الذي بقي خارج دائرة الإهتمام رغم توسع نشاطاته على المستوى الوطني وفي ميادين مختلفة.

– قطاع الأوقاف الذي تهتم به تماماً للإسهام في حل هذه المشكلة رغم دوره المشرف سابقاً.

7– هيكلة الجامعات بما يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرون:

إن هذه النقطة مهمة جداً لأن الجامعة الجزائرية في وضع سيئ وهذه حقيقة مؤلمة كما أنها لا تخفى على

[1] – عبد الله كبار ،مرجع سابق، صص308 – 309.

الداني والقاصي لأنها تحولت من مركز ريادي يقود المجتمع في السابق إلى تابع لا حول له ولا قوة، بحيث تغير دورها من مصدرة للقيم الإجتماعية وقيم العلم والمعرفة والثقافة إلى ساحة يعيث فيها كل من هب ودب فسادا، كما تغيرت نظرة المجتمع لأهل العلم والمعرفة من نظرة تقدير وإحترام إلى نظرة دونية لدى فإن إنقاذ الجامعة مما آلت إليه أصبح أكثر من ضرورة حتى نعيد لهذا الصرح العلمي كرامته المهدورة، حيث أننا نعتقد بأن هذه المقترحات ستسهم في تحسين واقع الجامعات وتتمثل في النقاط التالية[1]:

1- إعادة إصلاح الجامعة بما يتماشى مع روح العصر وينسجم مع قيم الأصالة والخصوصيات الوطنية.

2- إشاعة مناخ علمي خلاق في هذه البيئة من أجل إحياء العلوم والمعارف.

3- إصلاح المقررات الدراسية الجامعية بما يتلائم مع عصر التكنولوجيا والمعلوماتية.

4- إعادة النظر في المنظومة التربوية بصفة خاصة لأنها مسئولة عن تخريج الأجيال وإنتاج ما يسمى "بالكتلة الحرجة" من المشتغلين بالبحث العلمي.

5- محاربة البيروقراطية الإدارية المتفشية داخل الجامعات.

6- إستحداث أكاديمية وطنية للسهر على تطوير الأبحاث واستشراف المستقبل العلمي.

7- التركيز على تطوير العلوم والبحوث الأساسية أولا ثم التطبيقية ثانياً.

8- توفير الكتب والمجلات العلمية والدراسات اللازمة لإثراء مكتبات البحث والرصيد المعرفي للباحثين.

9- الربط بين العلوم الإنسانية الاجتماعية والطبيعية وعدم الفصل بينهما.

10-بناء شبكة معلوماتية وطنية تكون بمثابة بنك معلومات وقاعدة بيانات ضخمة توضع تحت تصرف الباحثين.

11- توفير الإمكانيات اللازمة للحد من هجرة الأدمغة والكفاءات التي شكلت نزيفاً خطيراً من مؤسسات البحث العلمي.

12- إنتهاج سياسة تثمين الأبحاث العلمية حسب أصالتها وجدتها وكذا مكافئة أصحابها وربط نتائجها

[1] - عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص ص 309 - 310.

بمتطلبات السوق والمجتمع.

13- إحصاء الرسائل والأطروحات الجامعية والإستفادة من النتائج التي توصلت إليها، وكذا نشرها للعامة والمتخصصين[1].

ينبغي إعادة تقييم الوضع والتخلص من المشاكل والعراقيل التي أتينا على ذكرها آنفا والتي حولت مراكز الأبحاث إلى مقابر للإبداع العلمي. في رأيي، يجب تغيير التنظيم الحالي تغييرا كليا، وعلى وزارة التعليم العالي البحث العلمي وباقي المؤسسات الوطنية أن تغير أسلوب العمل الحالي، لأنه بيروقراطي ويهدف إلى تقديس وتكريس القانون، في حين أنه كان من المفروض أن نعتبر القانون وسيلة للعمل فقط، والمهم هو تقديس العمل وبلوغ الأهداف المنشودة.يتعين علينا أن نقتدي بمراكز الأبحاث في العالم التي توجد بها مراكز أبحاث مستقلة ماليا، والباحثون فيها يتعاقدون مع المؤسسة، أو الهيئات التي تمنحهم المال للقيام ببحوث تحظى باهتمام المتخصصين. وعندما يتم الاتفاق بين الباحث، سواء كان بمفرده أو مع مجموعته، والجهة التي تدعم البحث، يحصل الباحث على نصف المبلغ، وعند إتمام البحث المتعاقد عليه، يحصل الباحث على النصف المتبقي. وبالنسبة لمصاريف البحث العلمي. فيمكن أن توضع بالجامعات لكن الآمر بالصرف هو الباحث بمفرده، وهو الذي يجمع الفواتير ويقدمها للجهة المسؤولة عن تمويل بحثه لتبرير تلك المصروفات.إن هذه الطريقة هي التي تحرر الباحث من عراقيل البيروقراطية والإجراءات العقيمة المتمثلة في المرور على اللجان العلمية والمجالس العلمية التي وجدت أساسا للنظر في القضايا البيداغوجية وضبط الاحتياجات التعليمية، وليس وضع الأختام الرسمية على الأوراق وتمرير مشاريع الأبحاث العلمية[2] !

[1] - عبد الله كبار ،مرجع سابق، ص 310.

[2] - عمار بوحوش ، مرجع سابق.

ملخص الفصل

يعتمد في أي مجال علمي للقياس من الجانب الإجرائي ، حيث و أنه يعتبر البحث العلمي قطاعا حيويا يمكن أن يؤثر في تطوير مختلف المجالات في المجتمع ، أوجدتهذه المؤشرات الدولية المتمثلة في التمويل الذي يعتمد عليه البحث العلمي وفي أهميته من خلال توفير الأرصدة المالية للتحقيق أهداف تطور في مجال البحث العلمي، بالضرورة فإن البحث العلمي يقاس أيضا بحجم الإنتاج العلمي من مشاريع بحث ، ملتقيات...، و يضمن ذلك الإنتاج توفر مؤشر مهم و هو عدد الباحثين الذين يقومون بتأطير الإنتاج العلمي و تقدمه، كما تمثل براءات الاختراع جزا من مؤشرات تقدم البحث العلمي في أي دولة.

إلا أن البحث العلمي يبقى رهين مجموعة من التحديات و المعوقات التي تحيل دون تقدمه، و لضمان إزاحتها وجب توفر جملة من المتطلبات التي يمكن أن ترتقي بالبحث العلمي في الجزائر.

الخاتمة

لقد مر البحث العلمي في الجزائر بتطورات عديدة مست كل الجوانب التشريعية و المؤسساتية قصد النهوض بالبحث العلمي ، هذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني سياسة عامة خاصة بالبحث العلمي تهدف من خلالها النهوض بالقطاع ، فمن حيث الجانب القانوني ظهرت العديد من المراسيم و كذا من الجانب المؤسساتي برزت العديد من الهياكل الخاصة بالبحث العلمي ، و لقد تميزت بالتعثر احيانا و النهوض احيانا بحكم حداثة التجربة الجزائرية في تنظيم البحث العلمي ،إلا أنها أكتسبت خبرة من الناحية القانونية لخلق منظومة لتطوير القطاع ، إلا أن هذا القطاع يبقى رهين العديد من التحديات التي يجب مواجهتها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الوثائق الرسمية

1ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم تنفيذي 98-137 ،مؤرخ في 03 ماي 1998 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التطوير التكنولوجي و تنظيمها و سيرها ،(الجريدة الرسمية)، العدد 28 ،الصادرة بتاريخ24 أوت 1998ص ص08-10 .

2 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون 98-11 ،مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق لـ 22 أوت 1998 ، يتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ،(الجريدة الرسمية)، العدد 63 ،الصادرة بتاريخ24 أوت 1998ص 03 .

ب- الكتب بالغة العربية

1- الخزرجي ثامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** . عمان: دار مجدلاوي، 2004.

2-السيد الإمام وفقي ، **البحث العلمي إعداد مشروع البحث و كتابة التقرير النهائي** . القاهرة: المكتبة العصرية، 2014.

3- الشريف عبد الله محمد ، **مناهج البحث العلمي** . الإسكندرية : مكتبة الإشعاع، ط1، 1996.

4- الشعراوي جمعة سلوى ،**إدارة شؤون الدولة و المجتمع** .القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، 2002.

5- الضامن منذر ، **أساسيات البحث العلمي** . عمان : دار المسيرة ، ط1 ، 2007.

6- الطيب حسن أبشر ، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية، 2000.

7- الفهداوي فهمي خليفة ، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** .عمان: دار المسيرة، ط1،2001.

8-أندرسون جيمس ،**صنع السياسات العامة**، تر: عامر الكبيسي. عمان، دار المسيرة، 2002.

9- دويدري رجاء وحيد ، **البحث العلمي** . دمشق : دار الفكر، ط1، 2000.

10-زرواتي رشيد ،**مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** . عين مليلة : دار الهدى ،2007.

11- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الادوات** : الجزائر ، دار الهومة، جامعة الجزائر،1997.

12- صادق محمد ، **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي**. مدينة نصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر ، ط1 ،2014.

13- عبيدات محمد ، أبو نصار محمد ، و آخرون، **منهجية البحث العلمي** . عمان، دار وائل، 1999.

14- قنديلجي عامر ، السامرائي إيمان ، **البحث العلمي الكمي و النوعي** .عمان: دار اليازوري، 2009.

شروخ صلاح الدين ، **منهجية البحث العلمي**.عنابة :دار العلوم،2003.

15 ـ العسكري عبود عبد الله ،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** . دمشق : دار التميز، ط2، 2004.

16. عليان ربحي مصطفى ، غنيم عثمان محمد ، وآخرون،**أساليب البحث العلمي وتطبيقاته في التخطيط و الإدارة** .عمان : دار صفاء، ط1، 2008.

17 ـ كروالعزاوي يونس رحيم ، **مقدمة في منهج البحث العلمي**،ط1، عمان، دار دجلة،2008.

ج- المذكرات و الرسائل العلمية

1 ـ محفحوف فتيحة ،**معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من و جهة نظر الأساتذة الجامعيين**،رسالة ماجستير، (جامعة فرحات عباس سطيف، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا)، 2008.

2 ـ قرقاح ابتسام ،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر**،رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسة، قسم العلوم السياسية) 2011.

3ـ مشحوق ابتسام ،**العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير الإنتاج العلمي في الجزائر**، رسالة- ماجستير،(جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا) 2012.

4 . معمر عمار ،**إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية) 2009.

5 ـ يوسف أيمن ، **تطور التعليم العالي الإصلاحات و الآفاق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية و إنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2007-2008.

ج- المجلات و الدوريات

1- البرغوثي أحمد ، أبو سمرة محمود أحمد ، "**مشكلات البحث العلمي في العالم العربي**" : مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس، العدد الثاني، يونيو 2007.

2- بوزيان راضية ، "**إشكالية البحث العلمي السوسيولوجي في الجزائر**"، مجلة دراسات و أبحاث. العدد07، جامعة الجلفة 2012.

3- خينش دليلة ، "**سياسة البحث العلمي في الجزائر :الأهداف و النتائج**" ، مجلة العلوم الإنسانية.العدد 22 ،جامعة محمد خيضر بسكرة جوان 2011.

4-صاطوري الجودي ،"**البحث العلمي في الجزائر**" :الواقع والتحديات" .

5-عزوز علي ،"**دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**"مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته جامعة الجزائر1،الموسوم بعنوان الوطني آفاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23و 24 و 25 و 26 الجزائر 2012.

6- كبارعبد الله ، **الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي** : تحديات و آفاق، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد 16، 2014.

هـ- المواقع الالكترونية

1-أطلع عليه بتاريخ 25 /2017/02 على الساعة 16:30 WWW.pdffactory.com

قائمة الجداول

قم الجداول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	**عدد موضوعات البحث في العلوم الاجتماعية سنة 1978**	46
02	**توزيع مشاريع البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية بين (1990-1996)**	51
03	**توزيع المراكز البحثية في الجزائر سنة 2000**	60
04	**توزيع مراكز البحث المنشأة سنة 2009 على المؤسسات الجامعية**	62
05	**تطور هياكل البحث المنشأة بين سنتي 1990 و 2007**	68
06	**تطور ميزانية البحث العلمي**	73
07	**تطور ميزانية البحث العلمي 96 الى 2000**	73
08	**عدد المنشورات الوطنية و الدولية المنجزة حسب التخصصات**	76
09	**عدد الملتقيات المنجزة حسب التخصصات لسنة 2007**	77
10	**مشاريع البحث في طور الانجاز حسب النواحي**	78
11	**عدد الباحثين المعتمدين في الجزائر خلال الفترة 2008-2012**	79
12	**عدد براءات الاختراع الوطنية لسنة 2010 بالمؤسسات الجامعية**	80
13	**عدد براءات الاختراع الوطنية لسنة 2010 بمراكز ووحدات البحث**	80
14	**عدد براءات الاختراع لمراكز البحوث**	80

فهرس المحتويات

شكر و عرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ.....د
الفصل الأول: الإطارالمفاهيمي و النظري للدراسة	39...7
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة العامة	20...8
المطلب الأول: تعريف السياسة العامة	12...8
المطلب الثاني: السياسة العامة الأنواع و الخصائص و مستوياتها	18...13
المطلب الثالث :مراحل صنع السياسة العامة	20..19
المبحث الثاني : البحث العلمي – المفهوم و الأبعاد -	38...21
المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي وخصائصه	26...21
المطلب الثاني : أهمية البحث العلمي و مقوماته	33...27
المطلب الثالث : أنواع البحث العلمي	38...34
ملخص الفصل الأول	39
الفصل الثاني:الأدوات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية للبحث العلمي في الجزائر	69...42
المبحث الأول: مراحل تطور البحث العلمي في الجزائر	59...43
المطلب الأول : تطور البحث العلمي للفترة (1962-1997)	52...43
المطلب الثاني : القانون – برنامج 98-11 حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي	56...52
المطلب الثالث : نتائج القانون- برنامج 98 -11	59...57
المبحث الثاني : مؤسسات البحث العلمي في الجزائر	68...60
المطلب الأول : مراكـــز ووحـــدات البحث العلمي	64...60
المطلب الثاني : مشاريع البحث	67...65
المطلب الثالث : مخابـــر البحـــث	68...67
ملخص الفصل الثاني	69

الفصل الثالث: تقييم سياسة البحث العلمي و التحديات و متطلبات النهوض في الجزائر	95...70
المبحث الأول:مؤشرات قياس البحث العلمي	80...70
المطلب الأول :المؤشرات الدولية لقياس البحث العلمي	72...70
المطلب الثاني :المؤشرات الوطنية لقياس البحث العلمي	80...73
المبحث الثاني: معوقات و متطلبات النهوض بالبحث العلمي في الجزائر	94..81
المطلب الأول :معوقات البحث العلمي	84...81
المطلب الثاني :متطلبات ترقية البحث العلمي و التطوير في الجزائر	94...84
ملخص الفصل الثالث	95
الخاتمـــــة.	
قائمة المصادر والمراجع.	
فهرس الجداول	
فهرس المحتويات	